



السجلات الإحصائية للمؤسسات: التحديات الرامية إلى تطوير الإحصاءات الاقتصادية

ورقة فنية



ازدهار البلدان كرامة الإنسان





ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان



رؤيتنا

طاقاتٌ وابتكار، ومنطقتنا استقرارٌ وعدلٌ وازدهار

رسالتنا

بشَقف وعِزم وعَمَل: نبتكر، ننتج المعرفة، نقدِّم المشورة،
نبني التوافق، نواكب المنطقة العربية على مسار خطة عام 2030.
يداً بيد، نبني غداً مشرقاً لكلِّ إنسان.

السجلات الإحصائية للمؤسسات: التحديات الرامية إلى تطوير الإحصاءات الاقتصادية

ورقة فنية



© 2025 الأمم المتحدة

حقوق الطبع محفوظة

تقتضي إعادة طبع أو تصوير مقتطفات من هذه المطبوعة الإشارة الكاملة إلى المصدر.

توجّه جميع الطلبات المتعلقة بالحقوق والأذون إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)،
البريد الإلكتروني: publications-escwa@un.org.

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذه المطبوعة هي للمؤلفين، ولا تمثل بالضرورة الأمم المتحدة
أو موظفيها أو الدول الأعضاء فيها، ولا ترتب أي مسؤولية عليها.

ليس في التسميات المستخدمة في هذه المطبوعة، ولا في طريقة عرض مادتها، ما يتضمن التعبير عن أي رأي
كان من جانب الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو
بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

الهدف من الروابط الإلكترونية الواردة في هذه المطبوعة تسهيل وصول القارئ إلى المعلومات وهي صحيحة
في وقت استخدامها. ولا تتحمل الأمم المتحدة أي مسؤولية عن دقة هذه المعلومات مع مرور الوقت أو عن
مضمون أي من المواقع الإلكترونية الخارجية المشار إليها.

جرى تدقيق المراجع حيثما أمكن.

لا يعني ذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية أن الأمم المتحدة تدعمها.

المقصود بالدولار دولار الولايات المتحدة الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك.

تتألف رموز ووثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الإنكليزية، والمقصود بذكر أي من هذه الرموز الإشارة
إلى وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

مطبوعات للأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح،
صندوق بريد: 11-8575، بيروت، لبنان.

الموقع الإلكتروني: www.unescwa.org.

2500006A

شكر وتقدير

أعدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) هذه الورقة بتوجيه عام من الأمانة التنفيذية رولا دشتي، وتحت إرشاد مديرة مجموعة الإحصاء ومجتمع المعلومات والتكنولوجيا (نبال إدلبي).

المؤلف الرئيسي:

ماجد حمودة، رئيس فريق إحصاءات التجارة الخارجية في الإسكوا.

المساهمون:

صالح الكفري، رئيس قسم الإحصاءات الاقتصادية في مكتب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بشأن موضوع نموذج نضوج السجلات الإحصائية للمؤسسات، وحسن العاروري من المعهد الوطني للإحصاء في تونس، بشأن تجربة تونس.

المراجعون:

وفاء أبو الحسن، رئيسة قسم الإحصاءات الاقتصادية في الإسكوا.

الاجتماعات والمشاورات:

الإسكوا، حلقة عمل بعنوان "سجلات الأعمال الإحصائية في البلدان العربية"، 25-27 حزيران/يونيو 2024.

الرسائل الرئيسية

- لا بدّ من إنشاء سجل إحصائي للمؤسسات لدى الجهاز الإحصائي المركزي في الدول العربية، بهدف تطوير العمل الإحصائي وتحقيق تكامل الإحصاءات، ولا سيّما الاقتصادية منها. ولا يمكن الاكتفاء بوجود سجلات إدارية عن المؤسسات لدى أي من الإدارات الحكومية. فهناك اختلافات جوهرية في طبيعة الوحدات الاقتصادية والإحصائية والتصنيف المتبع لدى كلّ منها، ممّا يجعل البيانات المتوفرة في تلك السجلات غير مناسبة للأغراض الإحصائية بشكلها القائم، ويحتّم معالجتها من قبل الجهاز الإحصائي.
- يجب مسح ما يتوفّر في جميع الإدارات العامة من سجلات إدارية للمؤسسات الاقتصادية. ويتعيّن دراسة المتغيرات الموجودة في هذه السجلات، وتحديد سبل الاستفادة منها لبناء سجل إحصائي للمؤسسات لدى الجهاز الإحصائي الوطني. وينبغي استخدام التكنولوجيا الحديثة وعلم البيانات والبيانات الجغرافية المكانية لجمع هذه البيانات وتصنيفها وتحليلها، ولتحديد مواقع الوحدات وسبل التوافق بينها، من أجل تسهيل عمليات تبادل البيانات الخاصة بالمؤسسات مع الجهاز الإحصائي.
- من المهم تعديل التشريعات السارية لتمكين الجهاز الإحصائي من الحصول من الإدارات على ما يحتاجه من بيانات عن المؤسسات الاقتصادية، وذلك بهدف إنشاء سجل إحصائي للمؤسسات، مع ضرورة تعديل التشريع الإحصائي لتحسين إطار خصوصية البيانات والحفاظ على سرّيتها.
- يتعيّن إنشاء لجنة وطنية أو توقيع مذكرات تعاون لتنسيق العلاقة بين الجهاز الإحصائي والإدارات الحكومية التي تتوفّر لديها سجلات إدارية عن المؤسسات، وتطوير آليات يتم الاتفاق عليها لعملية تبادل بيانات المؤسسات، والتعاون في إنشاء سجل وطني للمؤسسات للأغراض الإحصائية والمحافظة عليه.
- ينبغي التنسيق بين الإدارات المعنية بشأن توحيد التصنيفات المستخدمة في تسجيل المؤسسات وأنشطتها في السجلات الإدارية، وكذلك بشأن منح رقم تعريفى موحد (معرف) للمؤسسات الاقتصادية ليستخدم على الصعيد الوطني من قبل جميع الإدارات العامة، بما فيها الجهاز الإحصائي. ومن شأن ذلك أن يسهّل عملية تبادل البيانات عن تلك المؤسسات بين الجهاز الإحصائي والإدارات المعنية.
- يوصى بوضع استراتيجية لتحديث السجلات الإحصائية للمؤسسات والمحافظة عليها، وذلك بالتعاون مع الإدارات الحكومية المعنية، لرصد التغييرات التي تطرأ على المؤسسات الاقتصادية نتيجة الإنشاء والإغلاق والانفصال والاندماج والتقسيم، بغية تحديث بياناتها في سجلات المؤسسات. ومن الضروري تحديد دور جميع الأطراف في هذه العملية، وتحديثها دورياً.
- توفّر الإسكوا منبراً لتبادل المعرفة والتقنيات الحديثة بين دول المنطقة، وتهتم بتنفيذ مشاريع تعاون مع الأجهزة الإحصائية ذات التجربة المتقدمة في إنشاء واستخدام السجلات الإحصائية للمؤسسات. وهي تهتم بشكل خاص بتطوير مشاريع تؤمّن مع تلك الأجهزة في البلدان المتقدمة القدرة على تقديم المعرفة والدعم الفني، إضافة إلى تبادل الخبرات مع البلدان العربية أو ذات المسار التنموي المماثل التي لديها خبرة وافية في التعامل مع سجلات المؤسسات.

المحتويات

iii	شكر وتقدير
v	الرسائل الرئيسية
1	مقدمة
5	1. الإطار العام للسجلات الإحصائية للمؤسسات
6	ألف. استخدامات سجلات المؤسسات لغايات إحصائية
9	باء. تغطية سجلات المؤسسات وجودتها
11	2. الاعتبارات الرئيسية لاستحداث السجل الإحصائي للمؤسسات وتحديثه
11	ألف. اعتبارات تخص الإدارة المشرفة على السجل ومهامها
11	باء. اعتبارات تخص الإطار القانوني
12	جيم. اعتبارات تخص التصنيفات والمفاهيم
12	دال. اعتبارات تخص شمول التغطية
12	هاء. اعتبارات تخص النسخ الحية والمجمدة من السجل
13	واو. اعتبارات تخص التعامل مع المسوح
13	زاي. اعتبارات تخص النشر وإنجاز الدراسات
14	حاء. صيانة السجلات الإحصائية للمؤسسات وتحديثها
15	3. نطاق التغطية وماهية الوحدات الإحصائية
15	ألف. نطاق تغطية السجلات الإحصائية
16	باء. الوحدات الإحصائية
19	جيم. خصائص الوحدات الإحصائية
23	4. العقبات أمام إنشاء وصيانة السجلات الإحصائية للمؤسسات في المنطقة العربية
23	ألف. العقبات الإدارية
24	باء. العقبات الفنية والتقنية
24	جيم. العقبات التشريعية
25	دال. العقبات المرتبطة بتوفر الخبرات والكوادر المؤهلة
25	هاء. العقبات المرتبطة بالقدرة على تحديث السجلات الإحصائية
27	5. نموذج نضوج السجلات الإحصائية للمؤسسات
27	ألف. مقدمة
28	باء. النضوج والنمو

29	جيم. أبعاد نموذج نضوج السجلات الإحصائية للمؤسسات
30	دال. أدوات نموذج النضوج

33	6. التجربة التونسية في مجال السجل الإحصائي للمؤسسات
49	المراجع

قائمة الجداول

18	الجدول 1. الأنواع الرئيسية للوحدات وتفصيل الوحدات الإحصائية، حسب القطاعات المؤسسية
22	الجدول 2. خصائص الوحدات الإحصائية
29	الجدول 3. أبعاد نموذج نضوج السجلات الإحصائية للمؤسسات
35	الجدول 4. المصادر الإدارية المستخدمة لتحديث السجل
41	الجدول 5. تصنيفات الأنشطة الاقتصادية المستخدمة في المصادر الإدارية
43	الجدول 6. قائمة المسوح الاقتصادية

قائمة الأشكال

29	الشكل 1. تصوّر مفاهيمي لنموذج نضوج السجلات الإحصائية للمؤسسات
31	الشكل 2. تصوّر لنتائج التقييم الذاتي
37	الشكل 3. مراحل تحديث السجل في نسخته الإدارية
45	الشكل 4. النشرة السنوية للسجل على الموقع الإلكتروني للمعهد
46	الشكل 5. النشرة الخاصة بدراسة حركية المؤسسات على الموقع الإلكتروني للمعهد

مقدمة

اعتماداً على ما هو متوفّر لديها من نتائج تعدادات المؤسسات ومن مصادر وسجلات إدارية تحتوي على بيانات عن مؤسسات وشركات الأعمال. وتحفظ الإدارات الحكومية بهذه السجلات المختلفة لغايات إدارية وغير إحصائية في معظم الحالات، ولا سيما لتحصيل الضرائب أو الرسوم الجمركية أو مساهمات الضمان الاجتماعي، أو لدعم المؤسسات أو تمويلها. وعلى الرغم من أن السجلات الإدارية أعدت في الأصل لأهداف إدارية، وأنها تتضمن تصنيفات ومفاهيم غير إحصائية، فقد طوّرت الأجهزة الإحصائية منهجيات إحصائية لتطويع هذه السجلات، ولجعلها مصادر لتحديث سجلاتها الإحصائية للمؤسسات، وذلك بهدف أخذ العينات واستخراج المؤشرات الإحصائية المتعلقة بالمؤسسات والشركات.

وفي العديد من الدول المتقدمة، ظهرت أطر مكتملة إلى حد ما، اكتسبت شكل قواعد بيانات عن المؤسسات موجودة لدى الأجهزة الإحصائية. وتعرّزت تلك الأطر بفعل إصدار التشريع الذي نصّ على ضرورة إنشاء سجلات للمؤسسات لأغراض إحصائية على مستوى الاتحاد الأوروبي عام 1993، وتعديله في عام 2008 بهدف مواءمة البنى الأساسية الخاصة بإحصاءات المؤسسات والسجلات الإحصائية في بلدان الاتحاد¹. وسرعان ما أصدر مكتب الإحصاء الأوروبي في عام 2010 "دليل توصيات السجلات الإحصائية للمؤسسات"، وهو يشمل تفصيلاً كاملاً للمسائل الفنية المتعلقة بإنشاء سجلات المؤسسات والمحافظة عليها في بلدان الاتحاد الأوروبي، وكذلك

مع تزايد الطلب على الإحصاءات الاقتصادية الدقيقة والعالية الجودة والمناسبة التوقيت التي تلبي المتطلبات المتغيرة للسياسات العامة، لم تُعد المؤشرات الإحصائية المستخرجة بطرق مباشرة أو غير مباشرة من تعدادات المؤسسات الاقتصادية تكفي. فبفعل التكاليف المترتبة على هذه التعدادات، وتباعدها الزمني، وعدم إلمامها بديمغرافية المؤسسات، باتت الأجهزة الإحصائية الوطنية تسعى إلى الاستعاضة عنها بوسائل أخرى. وتعتمد هذه الوسائل، بالأساس، على مصادر إدارية متوفرة ومجانية وذات تغطية شاملة، وعلى بيانات مفصلة ودقيقة ومحدّثة تتيح إنتاج المؤشرات الإحصائية المطلوبة بسرعة. وحتى تتمكن الأجهزة الإحصائية من الاستفادة من وفرة البيانات الإدارية حول المؤسسات ومن استخدام التكنولوجيا الحديثة وعلم البيانات لجمع وتصنيف وتحليل البيانات الضخمة وكذلك البيانات الجغرافية المكانية لتحديد مواقع كل وحدة في سجل المؤسسات الإحصائي، استحدث الكثير منها قواعد بيانات وسجلات لتلك المؤسسات للأغراض الإحصائية. أما الهدف من ذلك، فهو التخلص من الأعباء المالية والبشرية التقليدية المرتبطة بالمسوح والتعدادات، ووضع الإحصاءات والمؤشرات الاقتصادية المنشودة.

وتتحول السجلات الإحصائية للمؤسسات، بوتيرة متسارعة، إلى ركيزة رئيسية من الركائز الحديثة اللازمة لإنتاج الإحصاءات الاقتصادية وتطويرها وتحقيق تكاملها وضمان جودتها. وتقوم الأجهزة الإحصائية بإنشاء تلك السجلات والمحافظة عليها

المعايير الخاصة بتوافقها وتناغمها مع بعضها البعض. وفي عام 2014، أصدر بنك التنمية الأفريقي "التوجيهات الخاصة بالسجلات الإحصائية للمؤسسات في أفريقيا"، وأصدر المكتب الإحصائي الأسترالي "دليل إنشاء سجلات المؤسسات في منطقة المحيط الهادئ".

بعد ذلك، طرأ تطوران رئيسيان كان لهما كبير الأثر في تطوّر السجلات الإحصائية للمؤسسات. الأول هو إنشاء فريق عمل متخصص لهذه الغاية عُرف باسم "مجموعة وايزبادن لسجلات المؤسسات"، وهي مجموعة من الخبراء المتخصصين العاملين تحت مظلة اللجنة الإحصائية في الأمم المتحدة². أما التطوّر الهام الآخر، فهو قيام لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا بإصدار "التوجيهات الخاصة بالسجلات الإحصائية للمؤسسات" في عام 2015. وكانت هذه التوجيهات بمثابة أول توصية دولية حول هذا الموضوع، كما جاءت تتويجاً لجهود الخبراء المشاركين في فريق العمل الخاص والمسؤولين عن إصدار تلك التوصية الدولية³. غير أنّ الأمم المتحدة ما لبثت أن كلّفت لجنة خبراء الأمم المتحدة المعنية بإحصاءات التجارة والأعمال بإعداد توجيهات دولية في عام 2017، فأصدرت تلك اللجنة "التوجيهات الخاصة بالسجلات الإحصائية للمؤسسات" التي أقرتها اللجنة الإحصائية⁴ في جلستها الخمسين عام 2019، فأصبحت بذلك المرجع الدولي المتعارف عليه في هذا المجال⁵.

ومن خلال إصدار هذه الورقة عن السجلات الإحصائية للمؤسسات، ترمي الإسكوا إلى مساعدة

بلدان المنطقة العربية عموماً والأجهزة الإحصائية الوطنية خصوصاً للتعرف على ماهية السجلات الإحصائية للمؤسسات، وعلى أهمية استخدام هذه السجلات في العمل الإحصائي وإنتاج الإحصاءات الاقتصادية، وذلك نظراً لحدّة استخدامها، ولإصدار الأمم المتحدة توصيات دولية بشأنها. كذلك، تهدف هذه الورقة إلى تعزيز المعرفة ببعض الجوانب العملية لإنشاء السجلات الإحصائية للمؤسسات، ولا سيّما الجوانب الفنية والتشريعية، والعلاقة بين الأجهزة الإحصائية وإدارات الدولة المختلفة، وأيضاً استخداماتها الممكنة ودورها في تكامل الإحصاءات الاقتصادية. وقد ساهم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في إعداد ورقة قدّمت حول نموذج نضوج السجلات خلال ورشة العمل حول سجلات الأعمال الإحصائية في البلدان العربية، في الفترة من 25 إلى 27 حزيران/يونيو 2024⁶، إضافة إلى استعراض عدد من تجارب البلدان العربية، ولا سيّما تونس، التي كان لها إسهام في إثراء هذه الدراسة. كما نظّمت الإسكوا عدة ورش عمل، وأعدّت أوراق عمل ودراسات حالات عن دول من المنطقة وخارجها. وأصدرت مسرّد المصطلحات الخاصة بالسجل الإحصائي للمؤسسات ضمن مسرّد الإحصاءات الاقتصادية، وذلك بمساهمة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في حزيران/يونيو 2017⁷.

وتقع هذه الورقة في ستة فصول. يتضمن الفصل الأول تعريفاً بالسجلات الإحصائية للمؤسسات ومجالات استخدامها وإيجابياتها، ومقارنةً بينها وبين الأساليب التقليدية لإجراء المسوح والتعدادات، واستعراضاً للتوجيهات التي أصدرتها

2. <http://unstats.un.org/wiesbadengroup/>.

3. <http://www.unece.org:8080/index.php?id=40574&L=0>.

4. [UNSD — Statistical Business Registers](#).

5. UN Guidelines on Statistical Business Registers, 2024.

6. الإسكوا، حلقة عمل بعنوان "سجلات الأعمال الإحصائية في البلدان العربية"، 25-27 حزيران/يونيو 2024.

7. ESCWA and PCBS, [ESCWA Glossary on Economic Statistics](#), 2017.

المحافظة عليها وتحديثها، ويتضمن عدداً من التوصيات. ويشمل الفصل الخامس استعراضاً لآخر المستجدات الخاصة بتطوير السجلات الإحصائية، ولا سيما نموذج نضوج السجلات الإحصائية للمؤسسات. أما الفصل السادس، فيقدم شرحاً مفصلاً للجوانب العملية لاستحداث وتحديث السجلات الإحصائية من واقع تجربة تونس التي تم اختيارها كحالة دراسة للمنطقة العربية.

الأمم المتحدة بشأنها. ويتناول الفصل الثاني بالتفصيل الاعتبارات اللازمة لإنشاء السجلات الإحصائية وتحديثها والمحافظة عليها. أما الفصل الثالث، فيبحث في ماهية الوحدات الاقتصادية التي يشتمل عليها السجل الإحصائي، تبعاً للتعريفات الواردة في نظام الحسابات القومية. ويتناول الفصل الرابع العقبات التي تحول دون تطوير سجلات المؤسسات في المنطقة العربية، والتحديات أمام

1. الإطار العام للسجلات الإحصائية للمؤسسات

مجموعات. تشمل المجموعة الأولى بيانات تعريف المؤسسات والبيانات اللازمة للاتصال بها، ومنها الاسم والعنوان وأرقام الهاتف والفاكس والعنوان البريدي والإلكتروني، والرقم التعريفي الفريد، وما إذا كانت المؤسسة محلية أو أجنبية (وإن جزئياً)، ودور المؤسسة ضمن مجموعات المؤسسات.

وتتضمن المجموعة الثانية من البيانات كلاً من البيانات الديمغرافية للمؤسسات، وتاريخ التأسيس أو التاريخ الذي بدأت فيه المؤسسة مزاولة النشاط الاقتصادي، وتاريخ توقفها عن النشاط الاقتصادي أو إغلاقها، أو تاريخ الاندماج مع مؤسسة أخرى أو تقسيمها، أو تاريخ أي تغييرات قانونية تطرأ عليها.

أما المجموعة الثالثة من البيانات، فتتعلق بالخصائص القانونية المؤسسية والاقتصادية للمؤسسات. وهي تتضمن معلومات عن الشكل القانوني للمؤسسة، أي ما إذا كانت ملكية منفردة أو شركة، وتوصيفاً لنشاطها الاقتصادي الرئيسي والثانوي، والوحدات المساندة التابعة لها، وحجم الإيرادات أو المبيعات، وعدد الموظفين.

أما المجموعتان الأخيرتان من البيانات، فتتعلقان بالعلاقات القائمة بين الوحدات المسجلة في سجلات المؤسسات، ولا سيما الوحدات التي تتبع لذات المؤسسة أو المجموعة، وكذلك معلومات عن علاقات أو روابط المؤسسات المدرجة في السجل الإحصائي والسجلات الإدارية التي تحتفظ بها الإدارات الأخرى في البلد.

السجل الإحصائي للمؤسسات هو قاعدة بيانات عن المؤسسات الاقتصادية، مثل مؤسسات الأعمال والشركات، في بلد ما. ويعتمد الجهاز الإحصائي هذا السجل، الذي يُحدَّث باستمرار، لغايات إحصائية. وفي السجل الإحصائي، يجري تصنيف كل مؤسسة وتسجيلها بأسلوب موحد. ويشكل هذا السجل جزءاً رئيسياً من البنية الأساسية للجهاز الإحصائي الوطني.

وهناك رأيان بشأن البيانات التي ينبغي أن تتضمنها السجلات الإحصائية للمؤسسات. حسب الرأي الأول، يجب أن تحتوي هذه السجلات على البيانات الرئيسية المتعلقة بتصنيف المؤسسة، وتفصيل الملكية، وبيانات العنوان وسُبل الاتصال، إضافة إلى بيانات مالية واقتصادية مختصرة عن أنشطة المؤسسة. وحسب الرأي الثاني، ينبغي أن تتضمن السجلات الإحصائية كل ما هو متوفر لدى إدارات الدولة من بيانات مالية واقتصادية تفصيلية عن تلك المؤسسات، وذلك بحيث تتوفر صورة متكاملة عنها. ومن البديهي أنه كلما زاد حجم البيانات التي يحتويها السجل الإحصائي عن المؤسسات في بلد ما، كلما أمكن إجراء الكثير من التحليلات والدراسات بخصوص الاتجاهات الصناعية والتجارية والاستثمار والعمالة، وكلما زاد بالتالي عبء الحصول على تلك البيانات وتحديثها بشكل مستمر.

وتتضمن التوجيهات الخاصة بالسجلات الإحصائية للمؤسسات، في الفصل الخامس، توصيفاً مقترحاً للمحتوى المعلوماتي المتعلق بالمؤسسات داخل السجلات، وتوزّع البيانات المتضمنة على خمس

يشمل تعريف السجل الإحصائي جميع المؤسسات الاقتصادية، إذا كانت تغطية الإنتاج الاقتصادي كاملة، علماً أنه يتعين تجزئة المؤسسات الكبيرة المنخرطة في أنشطة متعددة إلى عدد من الوحدات الصغيرة، لغايات إحصائية. أما التصنيف الاقتصادي الموحد (الأيستيك)، فهو ضروري لتصنيف المؤسسات الاقتصادية داخل السجل الإحصائي حسب نشاطها الاقتصادي الرئيسي. ولجودة السجل الإحصائي في بلد ما وشمول تغطيته أثر كبير على جودة الإحصاءات الاقتصادية التي يتم جمعها اعتماداً على السجلات المتوفرة. ويتناول الفصل الثالث بالتفصيل أنواع الوحدات الاقتصادية المصنفة لأغراض إحصائية وطرق التعامل معها في السجل الإحصائي.

الف. استخدامات سجلات المؤسسات لغايات إحصائية

تؤدي السجلات الإحصائية للمؤسسات أدواراً هامة في تسهيل ودعم عمليات جمع الإحصاءات عن المؤسسات الاقتصادية. كما أنها توفر قاعدة بيانات موسّعة عن خصائص تلك المؤسسات الاقتصادية، نظراً لتوفيرها إطاراً شاملاً ومتناسقاً عن مجتمع المؤسسات الاقتصادية. ويتميز استخدام السجلات الإحصائية والإدارية في العمل الإحصائي بعدد من المميزات الجاذبة بالمقارنة مع الطرق التقليدية المثبتة في إطار المؤسسات والمسوح والتعدادات. فاستخدام هذه السجلات في المسوح لا تترتب عليها كلفة مالية أو بشرية مرتفعة، كما هو الحال في العمل الميداني. كذلك، تؤدي هذه السجلات إلى تقليل العبء الملقى على المستجيبين المعيّنين بملء الاستبيانات بيانات خاصة عن مؤسساتهم. فبالإمكان الحصول

وبطبيعة الحال، تختلف كمّية المتغيّرات والبيانات التي تجمعها المؤسسات وتدرجها داخل السجلات الإحصائية، وذلك حسب درجة تطوّر الأنظمة الإحصائية الوطنية، ومستوى العلاقات بين تلك الأجهزة والإدارات الأخرى، ولا سيّما تلك التي لديها سجلات إدارية عن المؤسسات، وحسب استخدامات السجلات الإحصائية، ومستوى التحليل الإحصائي للبيانات الاقتصادية التي يتم جمعها. مثلاً، تُدرج أستراليا في السجل الإحصائي بيانات مختصرة تتعلق بالتصنيف والعنوان والموقع وأعداد العمال، وعدد محدوداً من البيانات الاقتصادية الربعية، مثل الإنفاق الرأسمالي الكلي، والدخل الناجم عن مبيعات السلع والخدمات، والأجور والتعويضات، والمخزون الكلي، وبعض بنود المشتريات⁸. في المقابل، في الولايات المتحدة الأمريكية، يشتمل السجل الإحصائي على معلومات أساسية، كالاسم والملكية والموقع والعنوان والتصنيف، وأيضاً على الكثير من البيانات التشغيلية. وترتبط هذه البيانات بالعمالة والعوائد والأرباح، وتؤخذ من مصادر إدارية مختلفة ومن المسوح والتعدادات وسجلات إدارة الضرائب⁹. والمتغيّرات الواجب تضمينها في السجل الإحصائي في بلدان الاتحاد الأوروبي عديدة، وهي توثّق تحت ثلاثة عناوين، هي الخصائص الاقتصادية، والقانونية، والمؤسسية للوحدات الإحصائية¹⁰.

ويعتمد الإطار النظري للسجلات الإحصائية للمؤسسات على إطارين نظريين، وعلى التوصيات الدولية بشأنهما. وهذان الإطاران هما نظام الحسابات القومية (SNA)، والتصنيف الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية المعروف اختصاراً بالأيستيك (ISIC). ويُعرّف نظام الحسابات القومية الإنتاج الاقتصادي والمنتجين الاقتصاديين من خلال مفهوم "المؤسسة". وعليه،

8. الموقع الإلكتروني لمكتب الإحصاء الأسترالي.

9. الموقع الإلكتروني لمكتب الإحصاء الأمريكي.

10. European Commission: Eurostat, Business registers: Recommendations manual, 2010.

تسجيل الإحداثيات الجديدة ليس الوسيلة الوحيدة لولادة المؤسسات، فهناك طرق متعددة تنشأ من خلالها المؤسسات، مثل تجزئة المؤسسات الكبيرة إلى أكثر من مؤسسة، أو اندماج مؤسسات قائمة أصلاً، أو الاستحواذ أو إعادة الهيكلة. ولا يمكن اعتبار المؤسسات المستحدثة بأي من هذه الأساليب ناتجة عن ولادة مشاريع جديدة.

2. قاعدة تنسيق المسوح الاقتصادية وإنجازها

يُعتبر أخذ العينات لإجراء مسوح هيكلية وطارئة حول المؤسسات من أهم استعمالات السجلات الإحصائية، وذلك كونها القاعدة المركزية لجميع المسوح حول المؤسسات. فهي تساهم في التنسيق الإحصائي، وتُحول مثلاً دون استجواب المؤسسة نفسها أكثر من مرة واحدة في السنة. ولذلك، يجدر متابعة السجلات وتحسين جودتها عبر تحديثها بصفة مستمرة، ومتابعة المؤسسات الجديدة، ورصد كل تغيير في العنوان أو النشاط أو الحجم. ومن أهم المتغيرات في السجل الإحصائي رمز النشاط، الذي يعطى للمؤسسة وللوحدات الإحصائية الأخرى. ورموز النشاط لا تحدد هيكلية الصناعات وفروعها في إطار العينة أو المسح فحسب، وإنما نطاق التغطية أيضاً في المسوح المتعددة، وذلك على أساس تصنيف النشاط الاقتصادي المتبع في السجلات الإحصائية.

3. قاعدة لإنتاج مؤشرات إحصائية

إنّ تطوير منهجية لقياس جودة السجلات الإحصائية للمؤسسات وتحسينها يجعل منها قاعدة لإجراء الدراسات واستخراج الإحصاءات حول خصائص المؤسسات وسماتها الديمغرافية. فيمكن متابعة عدد المؤسسات وعدد المشتغلين وأرقام المبيعات والصادرات والواردات وولادة المؤسسات الجديدة حسب النشاط الاقتصادي والحجم والمنطقة الجغرافية والكيان القانوني وغير ذلك من المتغيرات

على العديد من البيانات الإحصائية من خلال السجلات، دون الحاجة إلى ملء أي استبيانات.

وعلى المستوى الفني، تضمن السجلات الإحصائية للمؤسسات تغطية مرتفعة. فهي تقدّم أظراً مكتملة تقريباً لمجتمع المؤسسات الاقتصادية النشطة في البلد، وهو ما لا يتيح إلا التعدادات الشاملة. كما أنّ هذه السجلات تتيح إطاراً مكتملاً ومحدّثاً باستمرار، بينما تعتمد سائر الأظرف على دورية التعدادات التي تنظم مرة واحدة كل خمس إلى عشر سنوات في الغالب. ولاستخدام السجلات من قبل الأجهزة الإحصائية ميزة قيّمة من حيث اختصار الوقت اللازم للحصول على البيانات وإجراء المسوح على أساسها. وبالتالي، يمكن لتلك الأجهزة تنويع المسوح الاقتصادية التي ترغب بالقيام بها عن مجتمعات الأعمال وديمغرافيتها ودوريتها حسب متطلبات السياسة الاقتصادية في البلد والمتطلبات الفنية الأخرى.

ويرتبط تعدّد استعمالات السجلات الإحصائية للمؤسسات بنطاق تغطيتها وبجودة المتغيرات الإحصائية التي تشتمل عليها. ولهذه السجلات استعمالات رئيسية، منها:

1. تعريف الوحدات الإحصائية ورصدها

يعتمد السجل على ملفات تحتوي على كيانات أو وحدات إدارية يتم تحويلها إلى وحدات إحصائية حسب المفاهيم الإحصائية. وفي أغلب الحالات، الوحدة الضريبية تساوي المؤسسة، والوحدة المحلية تساوي الفرع. ولكن، في حالة المؤسسات الكبيرة والمعقدة، يطرأ المشرفون على السجل طريقة لمعالجة البيانات الإدارية المتعلقة بها للتمكن من تطبيق المفاهيم الإحصائية. ولرصد المؤسسات الجديدة التي تدخل العمل حديثاً، لا يكفي الاطلاع على المؤسسات المسجلة لدى الوزارات حديثاً، لأن تسجيلها لا يعني بالضرورة انتقالها إلى العمل. كما أن

الإحصائية المتواجدة في السجلات. وبشكل عام، بمقدور الأجهزة الإحصائية الوطنية الاستفادة من السجلات الإحصائية للمؤسسات في إنتاج إحصاءات ومؤشرات إحصائية في المجالات التالية:

- **إحصاءات الإنتاج:** من خلال تحديد المؤسسات التي تُنتج السلع والخدمات وتصنيفها.
- **إحصاءات العمل:** من خلال تحديد المؤسسات التي توظف العمال وتصنيفها.
- **إحصاءات السياحة:** من خلال تحديد المؤسسات العامة في القطاع السياحي وتصنيفها.
- **إحصاءات بيئية:** من خلال تحديد المؤسسات التي لها خصائص بيئية معينة وتصنيفها.
- **إحصاءات التجارة الدولية:** من خلال تحديد المؤسسات المنخرطة في التجارة الدولية في السلع أو الخدمات وتصنيفها.
- **إحصاءات عن القطاع العام:** من خلال تحديد المؤسسات التابعة للقطاع العام وتصنيفها.
- **إحصاءات عن البحث والتطوير:** من خلال تحديد المؤسسات التي تقوم بأنشطة البحث والتطوير وتصنيفها.
- **الحسابات القومية:** تُستخدم مخرجات الكثير من المسوح الاقتصادية في الحسابات القومية. وعادة ما تُعزى التغيرات غير المعتادة أو غير الطبيعية في أرقام الحسابات القومية إلى التغيرات في أطر المسوح. غير أنه يمكن للمسؤولين عن الحسابات القومية الاستفادة من السجلات الإحصائية للتحري عن التغيرات الرئيسية التي قد تكون السبب في التغيرات غير الطبيعية في أرقام الحسابات القومية.

وتمكن السجلات الإحصائية للمؤسسات، حسب مستوى تطورها، من إنتاج إحصاءات مباشرة منها.

فالسجل الإحصائي يوفر ما يكفي من البيانات عن المؤسسات الاقتصادية لإنتاج إحصاءات اقتصادية كلية متعددة، وكذلك إحصاءات عن ديمغرافية المؤسسات وبيئة الأعمال. وهذه الإحصاءات باللغة الأهمية بالنسبة إلى واضعي السياسات الاقتصادية والصناعية، إذ إنها تبين القطاعات التي تنمو بشكل متسارع وتحتاج إلى الدعم والمؤازرة من السلطة الاقتصادية، وتلك التي تمر بمرحلة اضمحلال وتوشك على الإقفال والابتعاد عن النشاط الاقتصادي. وبالتالي، تدفع هذه الإحصاءات السلطة الاقتصادية إلى البحث في أسباب هذه الصعوبات والعمل على مساعدة تلك القطاعات على البقاء.

وقد أنجز فريق العمل الخاص بدينامية وديمغرافية وريادة الأعمال، التابع للجنة خبراء الأمم المتحدة بشأن إحصاءات التجارة والأعمال، الجزئين الأول والثاني من دليل المؤشرات الرئيسية لإحصاءات التجارة والأعمال. واطلعت اللجنة الإحصائية في اجتماعها الخامس والخمسين في شباط/فبراير 2024 على الجزء الثاني من هذا الدليل ورحبت بإنجازه¹¹. ويوفر الدليل قائمة بالمؤشرات الرئيسية المتعلقة بإحصاءات الأعمال التجارية والتجارة والمصممة لتلبية احتياجات المستخدمين من حيث تحسين جودة البيانات، وزيادة تفاصيلها، ودعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

4. قاعدة لإدماج المصادر الإدارية

نظراً للطلب المتنامي على الإحصاءات الاقتصادية وامتناع بعض المؤسسات عن الإدلاء بمعلومات صرحت بها مسبقاً لأي من الإدارات الحكومية، قد يتضمن السجل الإحصائي للمؤسسات معطيات متأتية من مصدرين أو أكثر. وهذا ما يجعل من

11. تقرير اجتماعات الدورة الخامسة والخمسين للجنة الإحصائية في الأمم المتحدة. E/2024/24-E/CN.3/2024/36.

السجل فقط المؤسسات التي تسهم في القسط الأكبر من الناتج القومي.

وتتحسن جودة السجل الإحصائي للمؤسسات كلما تطابقت بياناته مع الواقع، وكلما أصبحت تغطيته للمؤسسات الاقتصادية الناشطة تامة. ويمكن قياس هذا التطابق بالاعتماد على بعض المؤشرات، مثل:

- نسبة المؤسسات غير الناشطة فعلياً: نتيجة لتأخر تصاريح التوقف عن النشاط، تكون بعض المؤسسات ناشطة "إدارياً" ولكن غير ناشطة "إحصائياً". ويستوجب الأمر اتباع منهجية ما لقياس نسبة هذه المؤسسات في السجل.
- مدى دقة العناوين وصحتها.
- مدى مطابقة النشاط الاقتصادي الرئيسي المفترض للمؤسسة مع نشاطها الفعلي.

ويتناول الفصل الثالث من هذه الورقة إطار تغطية السجلات الإحصائية للمؤسسات والوحدات الإحصائية وأنواعها بالتفصيل وخصائصها الاقتصادية والقانونية والديمقراطية التي يجب أن يشملها السجل الإحصائي.

السجل الإحصائي قاعدة لإنشاء جداول تناظر بين مختلف الأرقام التعريفية المسندة للمؤسسة، وقاعدة لإدماج بيانات متأتية من مصادر إدارية متعددة.

باء. تغطية سجلات المؤسسات وجودتها

من حيث المبدأ، يُفترض أن يغطي السجل الإحصائي للمؤسسات جميع الوحدات الاقتصادية الناشطة في الاقتصاد الوطني، بما في ذلك الشركات القابضة والمؤسسات والفروع. ولكن، في الواقع، تسجل نسبة من عدم التغطية الكلية للمؤسسات، وهذه النسبة تتباين بين الدول. غير أن هذه المشكلة بدأت تنحسر بل وتختفي كلياً مع الاستخدام المتزايد للمصادر الإدارية، أو مع استخدام سجلات إدارية جديدة لم تُستخدم من قبل في تغذية السجل لدى بعض الإدارات. وتشير التوجيهات الدولية المتعلقة بالسجلات الإحصائية للمؤسسات إلى أنه في حال وقوع كلفة كبرى، أو في حالة عدم توفر مصادر إدارية تغطي المؤسسات الصغرى مثلاً، فيمكن أن يغطي

2. الاعتبارات الرئيسية لاستحداث السجل الإحصائي للمؤسسات وتحديثه

يمكن من استخدام هذه المصادر لإنشاء السجل وتحديثه.

- تحديد المصطلحات وتوثيقها ومواءمتها مع المعايير الوطنية والدولية.
- تطوير منهجيات لمقاربة المعرفات وترميز المتغيرات حسب التصنيفات الإحصائية.
- توثيق المصادر والمنهجيات والمتغيرات.

يتناول هذا الفصل الاعتبارات والمتطلبات الرئيسية الواجب أخذها في الاعتبار عند إنشاء السجل والعمل على تجاوز العقبات التي قد تواجه هذه العملية. ولضمان استقرار السجل وتحقيق الأهداف التي استُحدث من أجلها، تحدّد التوجيهات الدولية الخاصة بالسجلات الإحصائية للمؤسسات لسنة 2019 مجموعة من الاعتبارات الرئيسية، منها ما يتعلق بالتخطيط والتنظيم والقانون، ومنها ما يخص الجانب المعلوماتي.

باء. اعتبارات تخص الإطار القانوني

لتنظيم تعاملات إدارة السجل مع مختلف الإدارات الحكومية وضمان استمرارية تدفق البيانات الفردية حول المؤسسات، ينبغي وضع إطار قانوني ينص على ما يلي:

- تمكين الجهاز الإحصائي من النفاذ إلى جميع المعطيات الفردية.
- تحديد الجهات المسؤولة عن عملية التزويد وتحديد التواريخ والتصنيفات والمفاهيم الإدارية المتبعة.
- تكريس أولوية السرّ الإحصائي مقارنة بالسرّ الضريبي أو السرّ المصرفي وغيرهما من الأسرار، وذلك لتجاوز الإشكاليات المتعلقة بتضارب القوانين المتعلقة بالسرية المهنية.
- الجهاز الإحصائي مُطالب بحماية المعطيات الفردية وعدم استعمالها لغايات لها علاقة بالمراقبة الضريبية أو الاجتماعية أو المالية.

ألف. اعتبارات تخص الإدارة المشرفة على السجل ومهامها

عادة ما تتعامل الإدارة المشرفة على السجل الإحصائي للمؤسسات مع العديد من الجهات. فهي على علاقة مباشرة ومستمرة مع الإدارات المنتجة للبيانات، كما أنها تتيح وتنسق عيّات جميع المسوح الاقتصادية الهيكلية والظرفية داخل الجهاز الإحصائي وخارجه، وتعمل مع المشرفين على التصنيفات على مراجعتها وتطبيقها في المجال الاقتصادي. ونظراً لتعدد الجهات المعنية، يُستحسن أن يتواجد السجل الإحصائي للمؤسسات ضمن هيئة أو إدارة تابعة للجهاز الإحصائي الوطني تكون على صلة مباشرة ببقية الهيئات والإدارات، وتمثل مهامها الأساسية في ما يلي:

- دراسة محتوى المصادر الإدارية للوحدات الإحصائية ومدى تغطيتها، ووضع إطار قانوني

- عند استحداث تصنيف إحصائي جديد أو تحديث تصنيف قديم، يجب ترميز المتغيرات بالتصنيفين القديم والجديد لفترة زمنية محددة (خمس سنوات مثلاً).

دال. اعتبارات تخص شمول التغطية

يشمل السجل العديد من الوحدات الإحصائية، ومن أهمها المؤسسة وفروعها. وكلما زادت المصادر الإدارية وتنوع مجال تغطيتها ومحتواها واعتمدت على أرقام تعريفية (معرفات) موحدة أو مشتركة، كلما أصبحت تغطية السجل أكثر شمولاً. ويُعتبر عاملاً الكلفة وتوفر الموارد البشرية المختصة من العوامل الأكثر تأثيراً على مدى تغطية السجل الإحصائي. وتشير التوصيات الواردة في دليل التوجيهات الخاصة بالسجلات الإحصائية للمؤسسات إلى أنه إذا ترثبت على تغطية المؤسسات الصغرى أو الصغيرة تكاليف مرتفعة، فيمكن عندئذ الاكتفاء في مرحلة أولى بتغطية المؤسسات الهامة والكبيرة الحجم. ويتناول الفصل الثالث من هذه الورقة مسائل عديدة تتعلق بنطاق التغطية وشمولها والوحدات الإحصائية.

هاء. اعتبارات تخص النسخ الحية والمجمدة من السجل

يوفر السجل الإحصائي بوابة للبيانات المستمدة من مصادر مختلفة، حيث تمرّ البيانات من نسختها الإدارية إلى نسختها الإحصائية القابلة للاستخدام في المسوح بشكليين من السجلات. النوع الأول، أو السجل الحي، هو عبارة عن قاعدة بيانات متحركة تتغير نتيجة لتضمينها بيانات جديدة عن المؤسسات من مصادر متعددة. وفي هذا السجل، تُضاف وحدات جديدة

وقد تضمّن دليل التنظيم الإحصائي الصادر عن الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة، في باب تبادل المعلومات الإدارية، ما يلي¹²:

- مهما كانت نوعية المعلومات المتبادلة بين الإحصائيين وإدارات الضرائب، ينبغي أن تسير هذه المعلومات باتجاه واحد فقط – أي من الإدارات الضريبية إلى الإحصائيين.
- لإقناع إدارات الضرائب بتشارك المعلومات طوعاً وفي روح من التعاون، على الإحصائيين توضيح الأثر الإيجابي الكلي المترتب على استخدام بيانات إدارات الضرائب.

جيم. اعتبارات تخص التصنيفات والمفاهيم

يعتمد السجل الإحصائي للمؤسسات، أساساً، على ملفات إدارية أنشأت لأهداف غير إحصائية وتتبع في أغلب الحالات مفاهيم وتصنيفات إدارية. ولتجاوز هذا الإشكالية من جهة، وتطوير التصنيفات الإحصائية من جهة ثانية، يتخذ المشرفون على السجل جملة من التدابير، من أهمها:

- التنسيق الإحصائي، وذلك عبر توحيد المعطيات الأساسية باستعمال تصنيفات ومصطلحات إحصائية متعارف عليها.
- فهم كل المتغيرات الإدارية وحدود استخدامها.
- وضع جداول تُظهر الروابط بين المتغيرات الإدارية والمتغيرات الإحصائية وتتضمن الرمز الإداري والرمز الإحصائي.
- التنسيق مع الإدارات العامة الأخرى وحثها على استعمال التصنيفات الإحصائية، لا سيما إذا كانت لا تتعارض مع أهدافها الإدارية.

- تسجيل جودة العنوان: عنوان غير معروف، أو مؤسسة غير معروفة في العنوان.
- أخذ نتائج المسوح في الاعتبار عند تحديث المتغيرات الخاصة بالمؤسسات: العنوان، والنشاط، والحجم.

ويقدم السجل الدعم للمسوح، وذلك من خلال مراقبة تنفيذ هذه المسوح ومستويات الاستجابة لها وقياس أعباء الاستجابة. ويساعد السجل أيضاً على تتبع تجاوب المؤسسات مع المسوح والأعباء الملقة عليها جزاء التجاوب مع تلك المسوح. كذلك، يدعم السجل عملية المسوح من خلال تخزين المعلومات التي يمكن أن تُستخدم لاحقاً لتحسين تصميم المسح، إضافة إلى مراقبة مستويات الإبلاغ وحساب العبء الكلي للتجاوب مع المسوح.

زاي. اعتبارات تخص النشر وإنجاز الدراسات

عادة ما يمثل السجل الإحصائي للمؤسسات القاعدة الأكثر شمولاً وجودةً وتمثيلاً للتنسيق الاقتصادي في البلد. وبالتالي، يشكل السجل قاعدة لنشر إحصاءات رسمية محدثة عن عدد المؤسسات النشطة اقتصادياً وتلك المضمحلة أو التي تقفل، وذلك حسب الحجم والنشاط الاقتصادي والعنوان وغيرها من المتغيرات الإحصائية المتعلقة بالمؤسسة وفروعها.

ويمرّ نشر المؤشرات الإحصائية المستخرجة مباشرة من السجل عبر مراحل عدة، بالتنسيق مع المشرفين على المؤشرات الإحصائية الأخرى مثل إحصاءات التشغيل والتجارة الخارجية والحسابات القومية. وتلتزم عملية النشر بقانون الإحصاء واعتبارات السرية، وذلك بعدم نشر معلومات تمكّن من التعرف على أي مؤسسة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

وتُلقى وحدات أخرى، أو يتغيّر السجل مع كل تحديث لإحدى خصائص المؤسسات الواردة في الملفات الإدارية. أمّا النوع الثاني، المعتمد في العمليات الإحصائية، فهو السجل المجمع، الذي يُعتبر صورة زمنية للسجل الحي. وهذه الصورة تكون مرتبطة بتاريخ مرجعي محدّد مشترك بين السجلات المجمدة لفترات زمنية متعاقبة. ويعرّف الإطار المجمع بأنه النسخة من السجل التي تحتوي على الوحدات الإحصائية النشطة في الصورة الزمنية، والتي تتوفر عنها بيانات كافية لأغراض اختيار العينات.

واو. اعتبارات تخص التعامل مع المسوح

مهما تعددت استخدامات السجل، يبقى الهدف الرئيسي منه أن يمثل قاعدة بيانات لأخذ عينات المسوح الاقتصادية الهيكلية والظرفية داخل الجهاز الإحصائي وخارجه، وذلك:

- لوجود متغيرات للسحب ومتغيرات لتعميم النتائج.
- لوجود متغيرات تساعد على التنسيق بين المسوح وتفاذي استجابات نفس المؤسسة في عدة مسوح في نفس السنة.

ونظراً إلى أنّ السجل الإحصائي للمؤسسات هو أداة للتنسيق بين المسوح المختلفة، وجب أخذ النقاط التالية في الاعتبار عند تصميم قواعد بيانات المؤسسات:

- تسجيل وضعية نشاط كل مؤسسة مستجوبة حسب المسح: نشطة، أو مغلقة نهائياً، أو مغلقة مؤقتاً.
- تسجيل وضعية الإجابة حسب المسح: استجاب، أو رفض، أو تحديد موعد.

- مصادر البيانات التي يجب الاعتماد عليها: مصادر إدارية، أو مسح اقتصادية، أو مسح خاصة بجودة السجلات. والهدف هو تطابق بيانات السجل مع البيانات الواقعية.
- الكلفة المالية والبشرية المترتبة على عملية التحديث ودوريتها واستمراريتها.
- دورية التحديث، أي ما إذا كانت عملية التحديث تُجرى شهرياً أو ربع سنوياً أو سنوياً أو أكثر من ذلك، وذلك بإدماج البيانات المتأتية من مصادر مختلفة وتنسيقها مع نتائج المسوح الاقتصادية.

ويتم مثلاً تحديث السجل الإحصائي في الولايات المتحدة الأمريكية بشكل مستمر، استناداً إلى المسوح والسجلات الإدارية المتوفرة لدى الإدارات الحكومية. وحسب طبيعة المتغيرات، قد يتم هذا التحديث بشكل ربع سنوي أو يمتد إلى مرة كل خمس سنوات¹³. أما حسب دليل التوجيهات الأوروبي، فيتم التحديث سنوياً مرة واحدة على الأقل، حتى يتسنى ضبط أعداد الإحداثيات الجديدة وإغلاقات المؤسسات. ويعتمد التحديث على عدد من العوامل، مثل طبيعة الوحدة الإحصائية، والمتغيرات المتعلقة بها الواردة في السجل، وحجم الوحدة، إضافة إلى مصدر البيانات. وللفادة، تشتمل دراسة الحالة في الفصل السادس من هذه الورقة، والمخصصة للسجل الإحصائي للمؤسسات في تونس، على توضيح للكيفية التي تتم من خلالها صيانة وتحديث السجل ومصادر البيانات والدورية المعتمدة ضمن استراتيجية التحديث.

وترد المشرفين على السجل طلبات من الباحثين والمنظمات الوطنية والدولية للسماح بالوصول إلى قاعدة المعطيات من أجل إنجاز دراسات اقتصادية حول حركية المؤسسات، مثلاً، أو إحداثيات الشغل والإنتاجية، وارتباط المؤسسات بالسوق العالمية، وغيرها من المواضيع التي تتطلب معطيات فردية عن المؤسسات. ولكون هذه الدراسات ذات أهداف إحصائية بحتة، وجب وضع إطار قانوني ينظم هذا الوصول وتراعى فيه مقتضيات السر الإحصائي.

حاء. صيانة السجلات الإحصائية للمؤسسات وتحديثها

يجب أن يتمثل الهدف الرئيسي من صيانة السجل الإحصائي للمؤسسات وتحديثه باستمرار في أن يكون هذا السجل ويبقى صورة مطابقة للواقع. وينبغي أن تكون عملية التحديث مستمرة لرصد الإحداثيات الجديدة للمؤسسات الوافدة إلى النشاط الاقتصادي، ولرصد توقف المؤسسات (مؤسسة، فرع أو مجمع) عن النشاط أو إغلاقها، ولرصد كل تغيير يطرأ على المؤسسات المستمرة في النشاط. وعندما تضع الأجهزة الإحصائية استراتيجيات لضمان استمرارية تحديث سجلات المؤسسات، ينبغي النظر في عدد من الجوانب، منها:

¹³. <https://www.census.gov/econ/overview/mu0600.html>.

3. نطاق التغطية وماهية الوحدات الإحصائية

ألف. نطاق تغطية السجلات الإحصائية

من حيث المبدأ، يغطي السجل الإحصائي للمؤسسات كافة الوحدات المؤسسية التي تمارس أنشطة اقتصادية إنتاجية في الاقتصاد الوطني. والأنشطة المقصودة هي تلك المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، والتي تعرّف وفقاً لنظام الحسابات القومية بأنها تقوم بتحويل مدخلات السلع والخدمات إلى مخرجات من سلع وخدمات أخرى. وتُطلق على الوحدات المؤسسية العاملة في الإنتاج تسمية "المؤسسات".

ولتغطية السجلات ثلاثة جوانب رئيسية. الجانب الأول هو الاكتمال، أي الحد الذي يشمل عنده السجل جميع المؤسسات أو الوحدات، ضمن حدود إنتاج نظام الحسابات القومية لعام 2008. وبالتالي، فإن التغطية تحدّد بنسبة ما يمثله إنتاج تلك الوحدات من إجمالي الإنتاج الاقتصادي الوطني. أما الجانب الثاني، فهو المحتوى. وهو عبارة عن مجموعة من خصائص الوحدات المؤسسية المدرجة في السجل الإحصائي، مثل القطاع المؤسسي، والحجم، والموقع، وحالة التسجيل، وغيرها من الخصائص. ويمكن القول إنّ السجل الإحصائي يوفر تغطية ومحتوى كاملين إذا كان يشمل كل الوحدات المنتجة للسلع والخدمات في الاقتصاد الوطني بكافة خصائصها المطلوبة. ولكن، بطبيعة الحال، من الصعب جداً تغطية جميع هذه الوحدات بالكامل داخل حدود إنتاج نظام الحسابات القومية. والسبب هو أنه، في أي لحظة، قد تدخل وحدات جديدة إلى النشاط، وقد تتوقف أخرى أو تدمج فيتعدّل الحصول على بيانات بشأنها بشكل

فوري وتضمينها في السجل. غير أنه، بحسب التوجيهات الدولية، يجب التقيد بالمعايير المدرجة فيها بالكامل لتتسم السجلات الإحصائية بجودة عالية.

يتم الارتكاز على إطار الإنتاج كما هو مُعرّف في نظام الحسابات القومية لعام 2008، بالإضافة إلى أوصاف حدود الإنتاج التي توضّح ماهية الأنشطة المكوّنة للإنتاج. ويتضمّن نظام الحسابات القومية نوعين من حدود الإنتاج: حدود الإنتاج العامة، وحدود إنتاج نظام الحسابات القومية. وحسب حدود الإنتاج العامة، عملية الإنتاج هي نشاط ينقذ تحت رقابة ومسؤولية وحدة مؤسسية تستخدم مدخلات العمالة ورأس المال والسلع والخدمات لإنتاج مخرجات من السلع أو الخدمات. إذاً، هي تتطلب وجود وحدة مؤسسية تتولى مسؤولية عملية الإنتاج وتمتلك أي سلع أو منتجات معرفية تنتج عن ذلك النشاط، ويحق لها تلقي التعويض مقابل أي خدمات تؤديها للغير.

أما حدود إنتاج نظام الحسابات القومية، فهي أكثر تقييداً من حدود الإنتاج العامة. فهي تستثني أنشطة الأسر المعيشية التي تُنتج خدمات لاستخدامها الخاص، ما عدا خدمات الإسكان (بدل الإيجارات) التي يستفيد منها أصحاب المساكن التي يشغلها أصحابها، والخدمات التي ينتجها توظيف عمال منزليين بأجر. كما يقسّم نظام الحسابات القطاعية الاقتصادية التي تعمل الوحدات المؤسسية في ظلها إلى خمسة قطاعات، هي: الشركات غير المالية، والشركات المالية، والوحدات الحكومية، والأسر المعيشية، والمؤسسات غير الربحية التي تخدم الأسر. ويطلق نظام الحسابات القومية على الوحدات

المؤسسية التي تمارس دور المنتجين الاقتصاديين تسمية "المؤسسات" كما تم ذكره سابقاً.

والقطاعات المؤسسية المذكورة لا تتضمن سوى الوحدات "المقيمة داخل الاقتصاد". وحسب مصطلح الإقامة في الحسابات القومية، تُعتبر الوحدة المؤسسية بأنها وحدة مُقيمة في بلد ما عندما يكون لها مركز مصلحة اقتصادية في الإقليم الاقتصادي لذلك البلد، بما يشمل البر والبحر والجو. ويعني ذلك، بعبارة أخرى، أن المؤسسة تشارك لفترة زمنية معينة، تصل عادة إلى عام واحد، في أنشطة اقتصادية داخل ذلك الإقليم، بصرف النظر عن الجنسية أو المعايير القانونية. وتُعتبر المؤسسة مُقيمة في إقليم اقتصادي ما عندما تشارك في إنتاج كمية كبيرة من السلع أو الخدمات من موقع ما في ذلك الإقليم¹⁴.

وكما ذكر سابقاً، يوفر السجل الإحصائي أطراً مجمدة يحتوي كل منها على جميع الوحدات الواردة في السجل الحي لفترة مرجعية معينة. ويتم الحصول على أطر المسوح الاقتصادية من الأطر المجمدة. وبالتالي، يمكن تعريف تغطية السجل الإحصائي لفترة مرجعية لمسح معين بأنها درجة تمثيل إطار المسح المستمد من السجل الإحصائي للمجتمع المستهدف بالمسح. والسجلات الإحصائية قادرة على تغطية الاقتصاد غير النظامي، أو القطاعات التي يصعب الحصول على بيانات عنها من خلال الطرق الإحصائية المعتادة. وتؤكد التوجيهات الدولية للسجلات الإحصائية على صعوبة تغطية المؤسسات العاملة في الاقتصاد غير النظامي من خلال السجلات الإحصائية، وخاصة تلك غير المسجلة لدى الإدارات الحكومية والتي لا تتوفر عنها سجلات إدارية. وغالباً ما يتم قياس أو تقدير أنشطتها الاقتصادية من خلال المسوح غير المرتكزة على السجلات الإحصائية.

ويقدم كتيّب التوجيهات الدولية للسجلات الإحصائية عدداً من أمثلة البلدان وتجاربها في إرساء نطاق التغطية لسجلاتها الإحصائية. ويُنصح بالرجوع إليها للاستفادة من تجارب تلك البلدان، ولا سيما في التعامل مع القطاعات غير النظامية.

ويجب الاجتهاد قدر الإمكان لتضمين أكبر عدد ممكن من المؤسسات في السجل الإحصائي، لأن توفير تغطية أكبر من شأنه أن يوفر أطراً لإجراء عدد أكبر من المسوح في القطاعات الاقتصادية المختلفة. ومع زيادة التغطية، سيتعين على الجهاز الإحصائي تكثيف الجهود لجمع البيانات عن المؤسسات المشمولة بالسجل وتحديثها. ويقترح كتيّب التوجيهات الدولية حول السجلات الإحصائية أنواع المؤسسات التي يمكن شمولها بالسجلات الإحصائية، ومنها المؤسسات الحكومية، والمالية، وغير المالية، والأهلية المسجلة لدى الإدارات الحكومية¹⁵.

باء. الوحدات الإحصائية

حسب التوجيهات الدولية، الوحدات الإحصائية هي الوحدات التي تُعرف لأغراض إحصائية، وتُجمع البيانات عنها وتُستخرج الإحصاءات حولها، وهي وحدات هامة يجب شمولها بالسجل الإحصائي. وعادة ما تكتسب هذه الوحدات أو المؤسسات أهمية اقتصادية، وتتميز بجميع الخصائص المطلوبة لتوفير أطر المسوح الاقتصادية. وتقع تلك الوحدات في أنواع عدة، هي الوحدات القانونية، والإدارية، والتشغيلية. والوحدات القانونية هي تلك التي تكون معروفة من خلال القانون أو المجتمع، بشكل مستقل عن الأشخاص الذين يملكونها أو المؤسسات التي تملكها. والوحدات الإدارية هي التي تحددها وحدة

14. SNA 2008.

15. United Nations, Guidelines on Statistical Business Registers, [ST/ESA/STAT/SER.F/122](https://doi.org/10.18344/stat/ser.f/122), 2024.

وعادة ما تُسمى عملية توصيف المنشآت والوحدات التابعة لها داخل المؤسسات أو مجموعة المؤسسات بالتعريف (Profiling). وتنطوي هذه العملية على بناء وتحديد هياكل المؤسسات، ولا سيما مجموعات الشركات الضخمة ذات الهياكل المتعددة والمعقدة. وتُستخدم الملفات التعريفية "Profiles" الناجمة عن عملية التعريف لإنتاج الهيكل المناسب للمسوح التي يُجريها الجهاز الإحصائي الوطني. وعلى الرغم من أن تحديد الملفات التعريفية ليس مصدراً أساسياً للبيانات، فهذه الملفات توفر معلومات قيمة عن الشركات الكبيرة الحجم والأكثر تعقيداً التي تسهم بشكل فردي في الناتج المحلي الإجمالي للبلد. وبالتالي، تُستخدم عملية التعريف هذه لتحديد هياكل الشركات الكبرى وتعريفها.

وتقدّم التوجيهات الدولية بخصوص السجلات الإحصائية نموذجاً لبنية السجل الإحصائي والوحدات الإحصائية المشمولة فيه. ويتماشى هذا النموذج مع النموذج الموصى به في المبادئ التوجيهية لسجلات الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم الصادرة عن بنك التنمية الأفريقي، والذي يمثل تبسيطاً لنموذج نظام الحسابات القومية لعام 2008، ويستند إلى تنظيم سجل المؤسسات رقم 20 الصادر عن الاتحاد الأوروبي لعام 2008. وهذا التنظيم ينص على الاحتفاظ بأربعة أنواع من الوحدات، هي الوحدة القانونية والمؤسسة والوحدة المحلية ومجموعة المؤسسات، في سجلات المؤسسات الإحصائية الوطنية في دول الاتحاد الأوروبي¹⁶.

ويتم التركيز في السجل الإحصائي الوطني على شمول الوحدات الإحصائية المُقيمة داخل اقتصاد البلد، والتي، كما ذكر سابقاً، تساهم بشكل رئيسي في

قانونية لأغراض التوافق مع التعليمات الإدارية السارية في البلد. أما الوحدات التشغيلية، فهي الوحدات التي تحددها وحدة قانونية لأغراض تنظيم نفسها، وقد تكون قسماً أو فرعاً أو ورشة عمل أو مستودعاً. وتشكل كل هذه الوحدات الأساس لإنشاء الوحدات الإحصائية وصيانتها.

في المقابل، ولغايات جمع البيانات الاقتصادية، يمكن تقسيم الوحدات الإحصائية إلى وحدات الرصد، وهي الوحدات التي يتم الحصول على بيانات فعلياً عنها أثناء إجراء المسوحات؛ ووحدات الإبلاغ، وهي الوحدات التي يتم الحصول على البيانات منها فعلياً. وفي غالب الأحيان، تكون الوحدة الإحصائية هي نفسها وحدة الرصد ووحدة الإبلاغ، في حين قد تختلف هذه الأنواع الثلاثة من الوحدات في حالة المؤسسات الأكبر حجماً. ونظراً إلى أهمية الروابط بين الأنواع المختلفة من الوحدات، يتعين على الجهاز الإحصائي أن يحدد الاختلافات بين الوحدات القانونية والوحدات الإدارية والوحدات الإحصائية ووحدات الرصد التابعة لها، وأن يحدد كيفية الربط بينها.

وتحديد الوحدات الإحصائية التي يجب شمولها في السجل الإحصائي للمؤسسات في أي بلد يعتمد على متطلبات النظام الإحصائي. فالوحدات الإحصائية المطلوبة لإنتاج إحصاءات الأعمال، مثلاً، يجب شمولها في السجل الإحصائي. كذلك، ينبغي أن يكون السجل الإحصائي المصدر الوحيد للحصول على الوحدات الإحصائية لأغراض المسوح. ويشمل السجل الإحصائي للمؤسسات خصائص معينة لكل نوع من الوحدات الإحصائية، مثل نوع النشاط الاقتصادي، والحجم، والقطاع المؤسسي، وإذا ما كانت المؤسسة تُنتج سلعاً للبيع في الأسواق أو غير ذلك.

16. للاطلاع على تفاصيل النموذج الأوروبي المذكور، يرجى مراجعة الصفحات 70-73 من التوجيهات الدولية بخصوص السجلات الإحصائية.

الإنتاج الوطني. أما الوحدات المقيمة التابعة لشركة أجنبية، فمن الممكن تضمين بعض خصائصها والروابط بينها في السجل الإحصائي، مثل الجوانب الخاصة بالملكية مثلاً. وبالعودة إلى تعريف الوحدات الإحصائية، فإن أهم مرجعين للتعريف معمول بهما دولياً هما نظام الحسابات القومية 2008 والتصنيف الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (الأيستيك)، التنقيح الرابع. ويُنصح بالعودة إليهما عند البدء في بناء السجل الإحصائي للمؤسسات، لفهم طبيعة الوحدات الإحصائية والروابط بينها بشكل أفضل عند تضمينها في السجل.

ويتضمن الجدول 1 الأنواع الرئيسية للوحدات حسب القطاعات المؤسسية.

الجدول 1. الأنواع الرئيسية للوحدات وتفصيل الوحدات الإحصائية، حسب القطاعات المؤسسية

الأنواع الرئيسية للوحدات				
وحدات إحصائية		وحدات قانونية وإدارية وتشغيلية		وحدات الرصد والإبلاغ
- مجموعة شركات أو مؤسسات. - مؤسسات. - منشآت (وحدات. نوع الأنشطة: محلية، (LKAU). - وحدات إحصائية أخرى. - وحدة. نوع النشاط: (KAU). - وحدة محلية. الوحدة المؤسسية: هي عبارة عن وحدة اقتصادية قادرة بحد ذاتها على (1) امتلاك الأصول وتحمل الخسوم؛ (2) الدخول في معاملات مع وحدات أخرى؛ (3) توفير بيانات شاملة لتعاملاتها الاقتصادية.		- وحدة قانونية عندما يُعترف بها بشكل مستقل عن المالك. - وحدة إدارية عندما تحدّد من قبل الوحدة القانونية لتتّفق مع الأنظمة الإدارية. - وحدة تشغيلية عندما تحدّد الوحدة القانونية بغرض التنظيم والترتيب.		- وحدة الرصد (Observation Unit) هي الوحدة التي تُجمع عنها البيانات. - وحدة الإبلاغ (Reporting Unit) هي الوحدة التي تُجمع منها البيانات.
الوحدات الإحصائية حسب القطاعات المؤسسية				
المؤسسات	المنشآت	الوحدات في قطاع الزراعة	الوحدات في القطاع الحكومي	الفروع والأنشطة المساندة والوحدات الخاصة
هي الوحدة الإحصائية الأساسية لنظام الحسابات القومية. وهي وحدة مؤسسية تُنتج سلعاً وخدمات. ويستدعي الأمر التقسيم في حال كانت المؤسسة تُنتج منتجات مختلفة في مواقع مختلفة. ويتم تقسيم المؤسسات حسب النشاط (وحدة نوع النشاط)، وحسب الموقع (وحدة محلية)،	في معظم الحالات، تكون المؤسسة هي المنشأة، وهي الأساس لتوفير إحصاءات متجانسة حسب الصناعات. وحسب تصنيف (الأيستيك 4)، يجب اعتماد المنشأة لتحليل التعاملات في السلع والخدمات. ويكون تقسيم المؤسسة على عدة منشآت ضرورياً عندما تكون في مواقع	الحيازة الزراعية: هي وحدة اقتصادية منخرطة في الإنتاج الزراعي تحت إدارة واحدة. وهي تشمل الثروة الحيوانية المحتفّظ بها والأراضي الزراعية المستخدمة كلياً أو جزئياً في الإنتاج الزراعي. ولا يُنظر في التعريف إلى الاسم أو التكوين القانوني أو الحجم. ويمكن أن يتولّى	تتألف الوحدات في القطاع الحكومي من وحدات مؤسسية تضطلع بالإنتاج غير السوقي، وتنقسم إلى: - وحدات منتجة غير سوقية تكون مخرجاتها مخصّصة للاستهلاك الفردي أو الجماعي. - وحدات تشتغل في إعادة توزيع الدخل والثروة الوطنية.	الفرع: هو وحدة محلية أو شبه شركة. الأنشطة المساندة: معظم الوقت، تنفّذ لخدمة نفس الكيان القانوني، وفي مكان مختلف عن الكيان. الأنشطة غير المساندة: تُنتج منتجات لاستخدامها كتكوين رأسمالي، أو يصبح إنتاجها جزءاً من المخرج النهائي، أو تتضمن أنشطة البحث

وحسب النشاط، وحسب المنطقة (المنشأة).	مختلفة أو تُنتج منتجات مختلفة. المنشأة هي مؤسسة أو جزء من مؤسسة، وهي لديها موقع واحد ونشاط إنتاجي واحد، أو أن النشاط الإنتاجي الرئيسي يستحوذ على معظم القيمة المضافة. الوحدات الإحصائية الأخرى وحدة نوع النشاط: هي مؤسسة (أو جزء من مؤسسة) منخرطة في نشاط إنتاجي واحد فقط أو نشاط إنتاجي يولد معظم القيمة المضافة للمؤسسة. الوحدة المحلية: هي مؤسسة أو جزء من مؤسسة منخرطة في الإنتاج من موقع واحد (إحصاءات حسب المناطق).	الإدارة فرد، أو أسرة، أو أشخاص، أو أسر، أو قبيلة، أو عائلة. وهذه الوحدة هي شخصية اعتبارية كالشركات والتعاونيات، أو مؤسسات حكومية. ويمكن أن تكون الأرض قطعة واحدة أو قطعاً متباعدة في موقع واحد أو في مواقع مختلفة. ويجب دراسة الوحدة الزراعية في كل دولة لتحديد ما تمثله: مؤسسة، أو منشأة، أو وحدة محلية، أو وحدة قانونية. مثلاً، يمكن أن تكون منشأة زراعية تابعة لمؤسسة غير زراعية، أو منشأة غير زراعية في مؤسسة زراعية، أو مؤسسة غير زراعية لديها نشاط زراعي فرعي.	وهي تصنف كوحدة مؤسسية عندما تملك حسابات كاملة وتكون مسؤولة عن ميزانيتها. مثلاً، قد تكون وزارة تربية، أو مدرسة.	وال تطوير التي تدرج ضمن إطار التكوين الرأسمالي حسب نظام الحسابات القومية. الكيانات لغايات خاصة: يُستخدم هذا المصطلح في الحسابات القومية لتعريف وتحديد حالات خاصة تتعلق بالشركات. وهي تتوزع على أنواع مختلفة، منها الشركات القابضة وشركات الأعمال الدولية.
--	---	--	---	--

المصدر: الإسكوا.

جيم. خصائص الوحدات الإحصائية

يورد كتيّب التوجيهات الدولية المتعلقة بالسجل الإحصائي الخصائص الكاملة للوحدات الإحصائية حسب نوع الوحدة (مؤسسة، أو مجموعة من المؤسسات، أو منشأة، أو وحدة قانونية، أو وحدة رصد). وتختلف هذه الخصائص حسب نوع الوحدة في العديد من المجالات، مثل خصائص التعريف والاتصال، أو الخصائص الديمغرافية، أو التقسيم الطبقي.

وركزت إحصاءات ديمغرافيا الأعمال بشكل أساسي على إنتاج تقديرات متماسكة وقابلة للمقارنة لمعدلات

الولادة والوفاة، بالإضافة إلى معدلات النمو/الانكماش وفقاً للفترة المرجع والقطاع والجغرافيا. وتتوقف إمكانية إنتاج هذه الإحصاءات على توفر خصائص ومتغيرات حجم الوحدات الإحصائية المتعلقة بالسكان المستهدفين. لذلك، يجب أن يدعم السجل الإحصائي للمؤسسات إنتاج الإحصاءات على مستوى المنشأة. ومع ذلك، ينبغي أن يأخذ تطوير البنية الأساسية لدعم ديمغرافيا الأعمال في الاعتبار الطلب المتزايد على الإحصاءات دون الوطنية. وبالتالي، يجب أن يكون الهدف هو تضمين جميع أنواع الوحدات الإحصائية الموجودة في السجل الإحصائي للمؤسسات، حتى لو كانت الوحدات الإحصائية على

المستويات التفصيلية تفتقر إلى معلومات عن متغير حجم المؤسسة.

بوحدة أخرى في السجل الإحصائي وفي المصادر الإدارية والإحصائية الأخرى.

وينبغي تضمين البيانات الإدارية على مستوى الوحدة القانونية/المنشأة على المستوى التفصيلي في خطط التطوير المتوسطة إلى الطويلة الأجل، مما يسمح بإنتاج إحصاءات ديمغرافية الأعمال على مستويات جغرافية أكثر تفصيلاً، مثل المناطق والمجتمعات المحلية. ويمكن أن تستند إحصاءات ديمغرافية الأعمال إلى وحدات ومجتمعات إحصائية مختلفة¹⁷.

وفي حالة الكيانات القانونية، يتضمن السجل الاسم القانوني للوحدة ومسماها التجاري وأي كنية أو مختصر للاسم أو الشهرة. وفي حالة الأشخاص الطبيعيين، يتضمن السجل اسم العائلة (أو الأسماء العائلية)، والأسماء المستخدمة عادةً والكنية، والأسماء الأولى، والرقم الشخصي والجنس. وفي حالة الوحدات الإحصائية، يُستخدم الاسم التجاري أو مختصر الاسم، في حين يُستخدم الاسم المسجل للوحدات الإدارية.

وخصائص الوحدات الإحصائية الواجب شمولها في السجل الإحصائي هي تلك التي من شأنها تحديد تلك الوحدات الإحصائية وتعريفها، وتحديد كيفية الاتصال بها، وتقديم بيانات اقتصادية ومكانية عنها مع توثيق تلك البيانات زمنياً. وتوفر هذه الخصائص معلومات من مصادر مختلفة عن الروابط القائمة بين الوحدات الإحصائية. ويمكن توصيف الخصائص بطرق مختلفة.

1. خصائص التعريف والاتصال

بما في ذلك أسماء الوحدات (المؤسسات) ومعلومات الاتصال بها، كأرقام الهاتف والفاكس وعناوين البريد الإلكتروني والصفحات الإلكترونية على الإنترنت. وينبغي أن يكون لكل من الوحدات الإحصائية رقم معرف فريد يميزها.

ومن شأن هذه الخصائص تحديد نوع الوحدة التي قد تكون مجموعة مؤسسات، أو مؤسسة، أو منشأة، أو وحدة نشاط اقتصادي، أو وحدة محلية أو قانونية أو إدارية. وبطبيعة الحال، قد تكون الوحدة مجموعة تقوم بنشاط ما ولديها فروع في الخارج أو فروع عديدة لكنها جميعها مُقيمة "داخل الاقتصاد". أما أرقام التعريف، فيمكن من خلالها ربط الوحدات

2. الخصائص الديمغرافية

تشمل تاريخ بدء النشاط أو نهاية الوحدة وإغلاقها والوضع الحالي للوحدة وأي مؤشرات على استمراريتها. فعند إدراج أي وحدة جديدة في السجل الإحصائي، يجب إدراج تاريخ تأسيسها إذا كانت الوحدة عبارة عن أشخاص اعتباريين، أو تاريخ اعتبارها رسمياً مشغلاً اقتصادياً، وذلك إذا كانت الوحدة عبارة عن أشخاص طبيعيين. فتاريخ اعتبارها رسمياً هو في الواقع التاريخ الذي تبدأ فيه المؤسسة بالنشاط الحقيقي أو الإنتاجي الذي سُجلت لأجله. وقد يُستدل عليه من تاريخ التسجيل لدى إدارة ضريبة المبيعات مثلاً. وبذلك، يصبح هذا التاريخ تاريخ ميلاد هذه الوحدة الجديدة عند إضافتها للسجل الإحصائي.

للوحدة القانونية الأم التي تخدمها وتنتمي إليها، ويجب ربطها بها لتشكيل وحدة ذات أهمية للتحليل الاقتصادي. كما أن كلاً من الطابع السوقي وغير السوقي للوحدة وشكلها القانوني ضروريان لتصنيف الوحدة الإحصائية ضمن القطاع المؤسسي المناسب.

وهناك عنصران آخران ضروريان لعملية التقسيم الطبقي. العنصر أو المتغير الأول هو حجم المبيعات والإيرادات أو الدخل، حسب الاصطلاحات المحاسبية المعتمدة في كل بلد. وهذا المتغير هام لتقدير حجم المؤسسة. وتعتبر القيمة المضافة متغيراً أكثر دقة لقياس الحجم.

أما المتغير الثاني الذي يجب أن يشتمل عليه السجل الإحصائي، فهو عدد الأشخاص المشتغلين في الوحدة. ويُعرّف هذا العدد بأنه العدد الإجمالي للأشخاص الذين يعملون في الوحدة، بمن في ذلك العاملون بأجر والأشخاص العاملون لحسابهم الخاص (المالكون العاملون، والشركاء الذين يعملون بانتظام في الوحدة، وأفراد الأسرة غير مدفوعي الأجر)، وكذلك الأشخاص الذين يعملون خارج الوحدة ولكن ينتمون إليها ويتقاضون رواتبهم منها (مثل مندوبي المبيعات، وموظفي التوصيل، وفرق الإصلاح والصيانة). ويُستثنى من هؤلاء الأشخاص الذين يقومون بأعمال الإصلاح والصيانة داخل الوحدة نيابةً عن مؤسسات أخرى. في المقابل، يُعرّف متغير عدد المستخدمين بأنه عدد الأشخاص الذين يعملون لدى صاحب عمل ولديهم عقد عمل ويتقاضون تعويضاً على شكل أجور أو رواتب أو مكافآت أو أتعاب أو أجر مقابل العمل أو تعويضات عينية. وأما تفضيل استخدام أي من المتغيرين، فيعتمد على حجم الوحدة حيث يناسب استخدام عدد المشتغلين في الوحدات الصغيرة الحجم.

العلاقات والروابط القائمة بين أنواع الوحدات المختلفة الموجودة في السجل الإحصائي. فالروابط والعلاقات المختلفة بين الوحدات تُدرج في السجل

أما تاريخ التوقف عن النشاط الاقتصادي، فقد يكون تاريخ الإغلاق والخروج من السوق.

3. خصائص التقسيم الطبقي الاقتصادي

تتضمن المتغيرات الاقتصادية والتصنيفات الاقتصادية المستخدمة في تحديد الأظر المستخدمة في المسوح بشكل رئيسي. ويكون الشكل أو الوضع القانوني للوحدة هاماً لعملية التقسيم الطبقي، حيث يساعد على حل الغموض الذي قد يكتنف بعض الوحدات، ويتيح التخلّص من ازدواجية العدّ والتكرار. وتنبأين المسميات وطبيعة الكيانات القانونية باختلاف البلدان وتشريعاتها التجارية. فبالنسبة للمؤسسات غير المسجلة كشركات، هناك أنواع مختلفة من الأشكال القانونية، بما في ذلك الملكية الفردية والشراكة. وعلى الرغم من ذلك، توجد أشكال قانونية عديدة في معظم البلدان.

وتصنيف القطاع المؤسسي المتضمن في إطار الحسابات القومية يؤدي عدداً من الوظائف. مثلاً، يؤدي التصنيف إلى جمع البيانات عن القطاعات الفردية. وفي إحصاءات الأعمال، يحدّد التصنيف الأنشطة الموجهة للسوق والأنشطة غير الموجهة. كذلك، يساعد التصنيف على فصل البيانات الخاصة بالمؤسسات العامة والحكومية عن تلك المتعلقة بالمؤسسات الخاصة، وتحديد حصتها من العمالة في القطاعات والملكية الأجنبية من المحلية.

أما رمز النشاط الاقتصادي الرئيسي، فهو في غاية الأهمية للتقسيم الطبقي، حيث يعتمد تحديد رمز النشاط على تصنيف الأنشطة الاقتصادية، وهو التصنيف الدولي الموصى به للأنشطة الاقتصادية (التنقيح الرابع من تصنيف الأيسيك). كما أن هناك وحدات مساندة تنفذ الأنشطة حصرياً لصالح وحدات أخرى. ونتيجة لذلك، ليست لهذه الوحدات أهمية اقتصادية بحد ذاتها، وينبغي اعتبارها أنشطة مساندة

الإحصائي للمسوح باستخدام أطر مشتقة من السجل. وتصبح تلك العلاقات مطلوبة لربط الوحدات التي تنتمي إلى نفس المؤسسة أو إلى نفس مجموعة المؤسسات، ولضمان تحويل البيانات المجمعة من الوحدات الإدارية أو حول وحدات الرصد إلى بيانات للوحدات الإحصائية المقابلة. كذلك، قد تساعد العلاقات في الدراسات الإحصائية والاقتصادية التي تعتمد على دمج البيانات من مصادر مختلفة.

ينطبق الأمر نفسه على الروابط مع الوحدات في السجلات ومصادر البيانات الأخرى، بما في ذلك أرقام التعريف الخاصة بها. فسواء احتوى السجل الإحصائي على بيانات لجميع أنواع الوحدات المختلفة في قاعدة بيانات واحدة أو في سجلات فرعية منفصلة

لدى إدارات عامة أخرى، فإن لهذه الروابط أهمية كبيرة. وتُعزى هذه الأهمية إلى الدور المتنامي للسجل الإحصائي في ربط مصادر البيانات المختلفة، وبالتالي في دمج الإحصاءات المنبثقة منها. ويتم التعبير عن الروابط من خلال أرقام تعريف المصادر الخارجية وأرقام تعريف الوحدات المقابلة لها في السجل الإحصائي. وتتعدد هذه الروابط اعتماداً على التشريع الخاص في كل بلد. وقد تكون هناك روابط بين الوحدة القانونية وسجل الضريبة العامة على المبيعات، وروابط بين الوحدة القانونية والسجل التجاري، وكذلك الأمر بين الوحدة القانونية وسجل الضمان الاجتماعي. ويعرض الجدول 2 باختصار خصائص الوحدات الإحصائية التي أدرجت في الفقرات السابقة.

الجدول 2. خصائص الوحدات الإحصائية

الخصائص الديمغرافية	خصائص التعرف ونقاط الاتصال
• تاريخ التأسيس. • تاريخ الاعتراف. • تاريخ ممارسة النشاط. • تاريخ الإغلاق أو تغيير النشاط. • تاريخ الاندماج أو الانفصال. • الطبقات الاقتصادية. • الكيان القانوني مهم في اختيار الطبقات. • طبقات لتنفيذ المسوح. • تصنيف حسب قطاعات مؤسسية.	• تعريف كل نوع من أنواع الوحدات (قانونية وإحصائية وقياس وإبلاغ). • رقم التعريف هدفه التعرف بالوحدة والتمكين من ربطه بباقي الوحدات في السجل وفي السجلات الإدارية. • الاسم – اسم قانوني واسم تجاري والمختصرات. • العنوان. • الاتصال – تمنع حدوث ازدواجية.
المؤشرات الهامة	
• الروابط بين الوحدات المختلفة ضمن سجل الأعمال لغايات إدارة سجل الأعمال ومتابعته، للاستفادة من هذه الروابط في المسوح والمخرجات الإحصائية ولاستخدامات أخرى متوقعة. • العلاقة والروابط مع السجلات الأخرى (مع سجل ضريبة القيمة المضافة، السجل التجاري، ميزان المدفوعات، الجمارك، الضمان الاجتماعي). • حسب نوع الوحدة (مؤسسة، منشأة، فرع، وحدة محلية، ...).	• رمز النشاط الرئيسي • رمز الأنشطة الثانوية • الأنشطة المساندة (يتم ضمها للنشاط الرئيسي) • وجهة السوق – إنتاج سوقي أو غير سوقي • المبيعات/الإيرادات – القيمة المضافة أفضل ولكنها صعبة المنال • الحاجة الى توحيد الوحدات الإحصائية والمبلغ • اختلاف الحساب من نشاط إلى آخر • أعداد العاملين ○ ساعات العمل. ○ متوسط أعداد العاملين. ○ الاثنان معاً.

المصدر: الإسكوا.

4. العقبات أمام إنشاء وصيانة السجلات الإحصائية للمؤسسات في المنطقة العربية

المؤسسات واستخدام المصادر الإدارية بشكل عام في العمليات الإحصائية. وعزا العديد من البلدان ذلك إلى عدم الإلمام الكامل بالمستجدات، ولا سيما بالإرشادات الصادرة عن الأمم المتحدة أو الهيئات الأخرى المعنية بالسجلات الإحصائية للمؤسسات.

وتتناول الفقرات التالية بالتفصيل العقبات والصعوبات المشار إليها أعلاه، اعتماداً على نتائج الاستمارة المذكورة، وكذلك على مخرجات ورشتي العمل الإقليميتين حول السجلات الإحصائية للمؤسسات للبلدان العربية اللتين ساهمت الإسكوا في تنظيمهما في عمّان في أيلول/سبتمبر 2016، وحزيران/يونيو 2024، ودراسة الحالة الملحقه بهذه الورقة.

أ. العقبات الإدارية

تنجم أبرز هذه العقبات عن اختلاف التصنيف الاقتصادي المتبع في تصنيف المؤسسات في كل إدارة، ولا سيما إذا كان اجتهادياً وليس قياسياً، أو إذا كانت الإدارات الأخرى تعتمد التصنيفات الدولية، كالتصنيف الصناعي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية. كذلك، قد لا يتسنى للأجهزة الإحصائية ذاتها مواكبة دورية تنقيحات وتحديثات التصنيف المتبع، إذ يستدعي تطبيق التنقيحات في قواعد البيانات الخاصة بالسجلات الإحصائية جهداً بشرياً وبرمجياً وإدارياً إضافياً.

على الرغم من إيجابياته الكبيرة، يواجه استخدام السجلات الإدارية في إنشاء سجلات المؤسسات الإحصائية والمحافظة عليها تحديات عديدة تتباين طبيعتها والنتائج التي تتمخض عنها بين البلدان. ويعود ذلك إلى الاختلاف في مستوى تطوّر الأنظمة الإحصائية، وتطوّر آليات العمل في الإدارات الحكومية الأخرى، وآليات التعاون القائمة فيما بينها. وعلى الرغم من بروز بعض التحديات المتشابهة في البلدان، فالكثير منها يكتسب طابع الخصوصية الوطنية.

ويتناول هذا الفصل أهم التحديات والعقبات التي تواجهها بلدان الإسكوا في إطار إنشاء السجلات الإحصائية للمؤسسات والمحافظة عليها، مع الاسترشاد بتجارب بعض البلدان الأخرى. ومن المفيد التعامل مع تلك الصعوبات والمشاكل الفنية والعملية القابلة للحلّ وفق منهجيات يتم إيجادها والعمل بها، وتبعاً للموارد التي تخصّص لتلك الغايات.

وتتضمّن الصعوبات والتحديات التي يتناولها هذا الفصل المعوقات الإدارية والتشريعية والفنية والتقنية والتدريبية والتحديات أمام تحديث السجلات الإحصائية والمحافظة عليها. وللتعرّف على واقع استخدام السجلات الإحصائية للمؤسسات في بلدان المنطقة، أعدت الإسكوا استمارة خاصة تم إرسالها إلى البلدان الأعضاء في نهاية عام 2016. ومن خلال دراسة الاستمارات المكتملة، تتبيّن حداثة تجربة بلدان منطقة الإسكوا في ما يتعلق بسجلات

وغالباً ما ينشأ تحدّي آخر من الاختلاف بين طبيعة البرمجيات المستخدمة لدى الإدارات المختلفة والبرمجيات المستخدمة في الأجهزة الإحصائية. وهذا الاختلاف يصعب تناسق البيانات المستخرجة من المصادر الإدارية المختلفة عن المؤسسات نفسها. ويتطلب ذلك من الأجهزة الإحصائية العمل الدؤوب على تحقيق التناسق التام بين تلك البيانات، وعلى التحقق من مصداقيتها، وتجنب التكرار. وتبيّن الاستمارة المذكورة أنفاً أن حوالي 60 في المائة من بلدان الاسكوا تعاني، بدرجات مختلفة، من ضعف البنية الإلكترونية اللازمة لإنشاء السجلات.

جيم. العقوبات التشريعية

تشهد معظم بلدان الإسكوا ضعفاً في التشريعات التي تدعم إنشاء سجلات إحصائية للمؤسسات لدى الأجهزة الإحصائية، والتي تحدّد إطار التعاون وتبادل البيانات بين الأجهزة المختلفة للدولة. وفي بعض الأحيان، تكمن المعضلة في عدم وجود سند قانوني يتيح للجهاز الإحصائي الوطني الحصول على بيانات المؤسسات التي تحتويها السجلات الإدارية للإدارات الحكومية الأخرى، أو تلك التي قد يغلب تشريعها على التشريع الإحصائي، كالتشريع القانوني للسلطة الضريبية، ولا سيما لجهة سرّية البيانات وحظر اطلاع جهات أخرى عليها.

ولابدّ من تعديل التشريعات القائمة لإتاحة المجال أمام الأجهزة الإحصائية للحصول من الإدارات على البيانات التي تحتاجها عن المؤسسات الاقتصادية، وذلك بهدف تأسيس سجل إحصائي للمؤسسات. وينبغي تعديل التشريع الإحصائي لتضمينه قضايا خصوصية البيانات والحفاظ على سرّيتها إن لم تكن مذكورة أصلاً في ذلك التشريع أو القانون، علماً بأنّ

وتزداد هذه الصعوبات الإدارية بفعل عدم وجود رقم تعريف موحد للمؤسسات تستخدمه جميع الإدارات الحكومية. فكل إدارة تستخدم عادةً أرقاماً تعريفية للمؤسسات (معزّفات) خاصة بها. وتعتمد بعض الأجهزة الإحصائية إلى حلّ هذه المشكلة عن طريق إيجاد أرقام تعريفية للمؤسسات في قواعد بياناتها وربطها بالأرقام المعطاة لتلك المؤسسات في الإدارات المختلفة.

باء. العقوبات الفنية والتقنية

لا يقتصر الاختلاف بين الإدارات الحكومية على التصنيفات المثبتة، بل يشمل أيضاً فهم ماهية الوحدة القانونية والوحدة المؤسسية والوحدات التابعة. وهذا الفهم أساسي لتحويل تلك الوحدات إلى وحدات إحصائية في سجلات المؤسسات الإحصائية، كون الإدارات الأخرى تتعامل مع بيانات المؤسسات على الأساس القانوني أو المؤسسي أو التشغيلي، وليس الإحصائي. وبالتالي، لا يمكن للجهاز الإحصائي أن يحوّل ببساطة السجلات الإدارية الخاصة بالمؤسسات الاقتصادية التي تحتفظ بها الإدارات الحكومية إلى سجل إحصائي لتلك المؤسسات. فهذا الأمر يتطلب جهداً كبيراً يمكن اختصاره في حال قامت تلك الإدارات والجهاز الإحصائي بالتنسيق المسبق وبالاتفاق على ماهية المؤسسات وتصنيفها.

ويفتقر العديد من بلدان المنطقة إلى البنية التحتية الإلكترونية المساندة اللازمة لإنشاء السجلات الإحصائية للمؤسسات. وفي حال وجود هذه البنية في بعض البلدان، فهي غالباً ما لا تساعد على التواصل آلياً بين الإدارات والأجهزة الإحصائية لتبادل البيانات وتسهيل تحديث السجلات لاحقاً لدى الأجهزة الإحصائية.

هاء. العقبات المرتبطة بالقدرة على تحديث السجلات الإحصائية

تبيّن من الاستمارة المذكورة أنّ بلدان المنطقة التي لا تزال في طور تأسيس سجلات إحصائية للمؤسسات تعاني من العديد من المشاكل التي تحول دون تحديث السجلات والمحافظة عليها بالتعاون مع الإدارات الأخرى، وخصوصاً تلك التي تحوز سجلات إدارية عن المؤسسات. وهذه الصعوبة ترتبط جزئياً بجاهزية البنية التحتية والتصنيفات، خاصة الإلكترونية، المتبعة لدى الإدارات المختلفة؛ وبطبيعة البرمجيات المستخدمة ومدى التناسق بينها وبين تلك المستخدمة في الأجهزة الإحصائية؛ وبدورية تبادل البيانات بين الإدارات والأجهزة الإحصائية؛ وآليات التبادل، ولا سيما إذا لم تكن إلكترونية وإذا كانت تتطلب جهداً ضخماً لإعادة تصنيفها وتوصيفها وإدراجها في قواعد بيانات السجلات.

ومن المعروف أنّ إدارات عامة متعددة تحتفظ بسجلات إدارية حول إنشاء المؤسسات الجديدة والتي يتم إقفالها أو التي تُعتبر غير ناشطة. إلا أنّ التحدي الحقيقي هو صعوبة الاستفادة من التواصل مع تلك الإدارات والحصول بشكل دوري على بيانات الإنشاء والإغلاق ليتم تحديث السجلات الإحصائية للمؤسسات كي تعكس الصورة الحقيقية للمؤسسات الاقتصادية القائمة والناشطة في الاقتصاد الوطني.

جميع تشريعات الإحصاء في المنطقة العربية تحتوي على بنود خاصة بسرية البيانات وطرق التعامل معها.

دال. العقبات المرتبطة بتوفر الخبرات والكوادر المؤهلة

كثيرة هي بلدان منطقة الإسكوا التي لم تؤسس لحد الآن سجلات إحصائية عن المؤسسات. فنسبة 75 في المائة من البلدان العربية إما لم تنشئ سجلات إحصائية وفق المعايير الدولية بعد، وإما ليست لديها الخبرة الكافية والكوادر البشرية المؤهلة لإنشاء مثل هذه السجلات والمحافظة عليها. وقامت بعض الأجهزة الإحصائية بعقد اتفاقيات توأمة مع أجهزة نظيرة في بلدان متقدمة للحصول على مساعدتها لتقديم التدريب ونقل التجربة، أو وُظفت خبراء من خارج المنطقة للمساعدة في عملية التأسيس وتدريب الكوادر البشرية.

ولم يحظَ هذا المجال المستجد في العمل الإحصائي بعد باهتمام كافٍ من المؤسسات الإقليمية والدولية المعنية، حيث يلاحظ ضعف التدريب المقدم من تلك المنظمات إلى بلدان المنطقة، وقلة أنشطتها الرامية إلى تعزيز تبادل الخبرات ونقل التجارب الناجحة بين بلدان المنطقة ومن خارجها.

5. نموذج نضوج السجلات الإحصائية للمؤسسات

ألف. مقدمة

مهماً من جوانب الحوكمة وعملية اتخاذ القرار، ويجب مراعاته منذ البداية. ومن غير المحتمل استرداد تكاليف إنشاء السجلات الإحصائية للمؤسسات وصيانتها على أساس رسوم الخدمة، حيث يُعدّ السجل مورداً يُقدّم "منفعة عامة" ويُستخدم في العديد من البرامج ولأغراض متنوعة.

وفي ما يتعلق بالاعتبارات المتعلقة بالموارد البشرية، من المهم تخصيص موارد كافية لتطوير السجلات الإحصائية للمؤسسات وصيانتها. ويشمل ذلك تحديث هذه السجلات وتطويرها بشكل مستمر. ويعتمد تخصيص الموارد البشرية على عدد من العوامل، منها حجم الجهاز الإحصائي الوطني وحجم السجل الإحصائي للمؤسسات. وبشكل عام، لتطوير وصيانة سجل أعمال إحصائي ناضج، من المهم توفير موارد مخصصة ضمن فريق السجل. وفي المكاتب الصغيرة، قد لا يكون من العملي تخصيص فريق يُعنى بالسجل الإحصائي للمؤسسات، ولذلك يكون الهدف هو ضمان دمج السجل في الهيكل التنظيمي وتدريب الموظفين على إجراءات صيانة السجل وتحديثه. وفي جميع المكاتب، من المحتمل أن يستفيد السجل الإحصائي للمؤسسات من دعم من خارج الفريق نفسه، وذلك من قسم تكنولوجيا المعلومات والمنهجية مثلاً.

ويُتسم الهيكل التنظيمي للسجل الإحصائي للمؤسسات داخل الجهاز الإحصائي الوطني بأهمية كبرى هو أيضاً، سواء لتطوير السجل أو صيانته أو

بعد إصدار التوجيهات الدولية بشأن السجلات الإحصائية للمؤسسات في عام 2019، أعدت لجنة خبراء الأمم المتحدة نموذج نضوج السجلات الإحصائية. ويمكن استخدام هذا النموذج، الذي اعتمدته اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة في مطلع عام 2024¹⁸ كأداة لمساعدة البلدان في تحديد مجالات التحسين الممكنة في سجلاتها الإحصائية. وتختلف نقطة انطلاق تطوير السجلات الإحصائية وسرعة هذه العملية من بلد لآخر، وفقاً للعديد من العوامل. ويُعتبر نموذج نضوج السجلات الإحصائية للمؤسسات أداة لتقييم مرحلة تطوّر هذه السجلات وتحديد السبل الممكنة لتحسينها.

ويستند نموذج نضوج السجلات الإحصائية للمؤسسات إلى سبعة أبعاد. غير أنه لم يغطّ بعض الاعتبارات المتعلقة بالسجلات الإحصائية للمؤسسات بشكل صريح، وهي تشمل اعتبارات التمويل، والحوكمة، والاعتبارات التنظيمية، والموارد البشرية. ويتناول الفصل 11 من توجيهات الأمم المتحدة الخاصة بالسجلات الإحصائية للمؤسسات هذه الجوانب. وعلى الرغم من أهمية هذه الأبعاد، فإنّ نموذج النضوج لا يتناول كلاً منها بشكل منفصل، فيصعب تحديد مستويات النضوج لأنّها رهنٌ بالسياق الخاص بكل بلد. ومع ذلك، يُعتبر نموذج تمويل السجل الإحصائي للمؤسسات، في حد ذاته، جانباً

- تبادل المعرفة وأفضل الممارسات.
- تحديد الوضع الحالي للسجل الإحصائي للمؤسسات.
- تحديد الخطوات التالية المحتملة للتطوير.
- العثور على المساعدة والإرشادات اللازمة للتمكن من اتخاذ تلك الخطوات.
- مساعدة صانعي القرار على تحديد الأولويات (التمويل، الموارد) لتطوير السجل.

باء. النضوج والنمو

يصف نموذج نضوج السجلات الإحصائية للمؤسسات المراحل المختلفة لهذه السجلات، وذلك عبر سبعة أبعاد. ولكل بُعد، يتم وصف كل مرحلة بخصائص نموذجية لمستوى معين من التطور. وتتقدم المراحل من "تمهيدي" إلى "مبكر" و"ناضج" وأخيراً "متقدم". والمستوى المتقدم هو الوضع المثالي للبُعد المحدد، وقد حُدَّت المراحل على نحو يُظهر تطوراً تدريجياً.

و تُعرَّف كل مرحلة بخصائص ومتطلبات تحددها. فعندما يكون نموذج نضوج السجلات الإحصائية موجوداً، من المهم أن يكون الجهاز الإحصائي الوطني قادراً على تقييم المستوى الذي ينطبق على السجل الإحصائي الخاص به. ولتسهيل ذلك، طُوِّرت قوائم مرجعية لإجراء التقييم الذاتي. وعلى الرغم من أنَّ الأبعاد مترابطة، يقيَّم كل بُعد من أبعاد النموذج بشكل منفصل، وبالتالي لا يمكن اشتقاق مرحلة عامة من مراحل التطوير من هذا النموذج.

ومن أبرز ميزات استخدام نموذج نضوج السجلات الإحصائية للمؤسسات أنه يتيح إرشادات تساعد على الانتقال من مرحلة إلى أخرى بشكل منهجي. في الواقع، يمكن تحديد توجيهات محدَّدة تتعلق بالخصائص والمتطلبات الضرورية لكل مرحلة. وقد تمَّ تطوير العديد من الإرشادات، والكتيّبات، والتوصيات المتعلقة بالسجلات الإحصائية للمؤسسات، التي يمكن

تقديم الدعم لمستخدميه. وبحسب توجيهات الأمم المتحدة الخاصة بالسجل الإحصائي للمؤسسات، ينبغي، إذا أمكن، أن يكون السجل وحدة تنظيمية منفصلة يقودها مدير مخصَّص لها داخل الجهاز الإحصائي الوطني. ومع ذلك، يتوقَّف موقع هذه الوحدة داخل الجهاز الإحصائي الوطني على العديد من العوامل، مثل عدد الموظفين في الجهاز الإحصائي وفي برنامج الإحصاءات الاقتصادية، وعدد الاستطلاعات التي يخدمها السجل أو من المقرَّر أن يخدمها، ودرجة المركزية/الإقليمية في النظام الإحصائي الوطني، ومدى الحاجة إلى سجلات مؤسسات منطوقية، وتوفُّر أنظمة تكنولوجيا المعلومات التي تدعم عمليات السجل.

كذلك، ينبغي حوكمة السجل الإحصائي للمؤسسات لضمان تطويره وصيانتة بكفاءة. وعادةً ما تشير الحوكمة إلى العملية التي يتمُّ من خلالها اتخاذ القرارات وتنفيذها، ويمكن أن تختلف من حالة إلى أخرى.

عندما تجري إدارة السجل الإحصائي للمؤسسات مركزياً لتغطية جميع أنشطة الجهاز الإحصائي الوطني، يُفضَّل أن يكون مدير وحدة السجل الإحصائي للمؤسسات شريكاً في اتخاذ القرارات التنظيمية التي تؤثر على البنية التحتية الإحصائية، وأن يتولَّى دوراً في التنسيق الأفقي لشؤون السجل. ومن المهم أن يشارك مدير السجل في المناقشات حول استخدام السجلات الإدارية ومُبل الوصول إليها.

ولا ينبغي اعتبار نموذج النضوج إطاراً ثابتاً لنضوج السجلات الإحصائية للمؤسسات. فمع تطوُّر التكنولوجيا والسلوك الاقتصادي واحتياجات المستخدمين، سيتعين تكييف نموذج النضوج مع الوقائع الجديدة. لذلك، من المتوقع أن يكون النموذج إطاراً حيّاً تتمُّ مراجعته وتعديله دورياً. ويُعتبر نموذج نضوج السجلات الإحصائية أداةً لتحقيق ما يلي:

جيم. أبعاد نموذج نضوج السجلات الإحصائية للمؤسسات

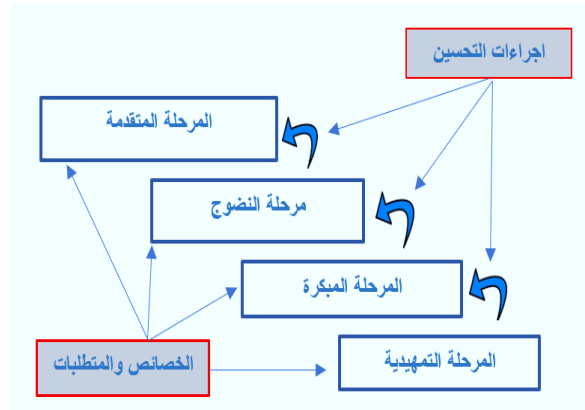
يعتمد نموذج نضوج السجل الإحصائي على سبعة أبعاد تمّ اختيارها بناءً على مراجعة دقيقة للنموذج العام لأسلوب العمل الإحصائي (GSBPM). ويوفّر هذا النموذج إطاراً لجميع العمليات اللازمة لإنتاج الإحصاءات الرسمية. وتُعتبر السجلات الإحصائية للمؤسسات حاسمة لتوفير إطار عام لعمليات جمع البيانات اللازمة للإحصاءات الاقتصادية وتصميم هذه العمليات. لذلك، يجب دمج السجلات الإحصائية للمؤسسات بشكل كامل في عملية الإنتاج الإحصائي الوطني وفقاً للنموذج العام، لإنتاج الإحصاءات الاقتصادية وتنسيقها.

وتصف أبعاد نموذج نضوج السجلات الإحصائية للمؤسسات أهم الخصائص التي تؤثر على المبادئ الأساسية لتصميم الإطار وجمع البيانات في النموذج العام. وتعطي المراحل فكرة عن حالة النضوج حسب بُعد معين. ويهدف الجمع بين الأبعاد والمراحل إلى المساعدة على تطوير مبادئ فعالة لتصميم هيكل الأعمال الذي يستخدمه الجهاز الإحصائي الوطني. وعلى هذا النحو، يصبح نموذج نضوج السجلات الإحصائية للمؤسسات أداة للتحسين. وترد الأبعاد السبعة للنموذج في الجدول 3.

الاستفادة منها كأدلة لتحسين هذه السجلات. وينبغي أن تتسم الإرشادات بالطابع العملي، بحيث تقدّم نصائح واضحة حول تطوير الخصائص والمتطلبات المحددة وتنفيذها.

ومن الأفضل بناء نموذج نضوج السجلات الإحصائية في بيئة عبر الإنترنت، بحيث يكون من السهل صيانة محتوياته، وأن يكون النموذج ديناميكياً استناداً إلى أحدث التطورات والرؤى. ويمكن إعادة استخدام المواد الموجودة بسهولة عن طريق الربط بموقعها.

الشكل 1. تصوّر مفاهيمي لنموذج نضوج السجلات الإحصائية للمؤسسات



المصدر: United Nations, Manual on the Maturity Model for Statistical Business Registers.

الجدول 3. أبعاد نموذج نضوج السجلات الإحصائية للمؤسسات

البُعد	الوصف
الإطار القانوني والمؤسسي	يشير هذا البعد إلى الإطار القانوني والمؤسسي المتعلق بإنشاء السجلات الإحصائية وصيانتها.
مصادر بيانات السجل الإحصائي للمؤسسات	يشير هذا البعد إلى مصادر البيانات المختلفة التي يمكن للجهاز الإحصائي الوطني استخدامها لبناء السجل الإحصائي للمؤسسات وصيانتها.
صيانة السجل الإحصائي للمؤسسات وتحديثه	يشير هذا البعد إلى إجراءات صيانة السجل الإحصائي للمؤسسات وتحديثه، ولا سيما المتطلبات التشغيلية لصيانة أنظمة فعالة وموثوقة.
تغطية السجلات الإحصائية	يشير هذا البعد إلى تغطية المؤسسات والوحدات الاقتصادية في السجلات.

البعد	الوصف
استخدام السجل الإحصائي للمؤسسات	يشير هذا البعد إلى استخدام السجل الإحصائي للمؤسسات، سواء من قبل المستخدمين الخارجيين أو الداخليين ضمن الجهاز الإحصائي الوطني.
بيئة تكنولوجيا المعلومات	يشير هذا البعد إلى بيئة تكنولوجيا المعلومات التي تدعم تخزين البيانات وصيانة السجلات الإحصائية للمؤسسات وتحديثها ونشرها.
التوافق التشغيلي	يشير هذا البعد إلى قدرة السجل الإحصائي للمؤسسات على التواصل وتبادل البيانات المعيارية مع سجلات أخرى، سواء كانت محلية أو إقليمية أو عالمية.

المصدر: United Nations, Manual on the Maturity Model for Statistical Business Registers.

المعتاد المضي قُدماً في تطوير بُعد واحد من دون تطوير بقية الأبعاد. وعند تحديد المراحل المختلفة لكل بُعد، تؤخذ بعض العناصر من دليل التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، كجوانب الإدارة والتشغيل والصيانة. ويتبع دليل التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية نهجاً شاملاً يغطي التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية وسجلات السكان، ويحدد الإدارة وكذلك القضايا المتعلقة بالتصميم الهيكلي، والجوانب العملية، والبنية التحتية، والإدارة والعمليات لنظام متكامل للتسجيل، وإصدار الوثائق القانونية، وتجميع الإحصاءات.

دال. أدوات نموذج النضوج

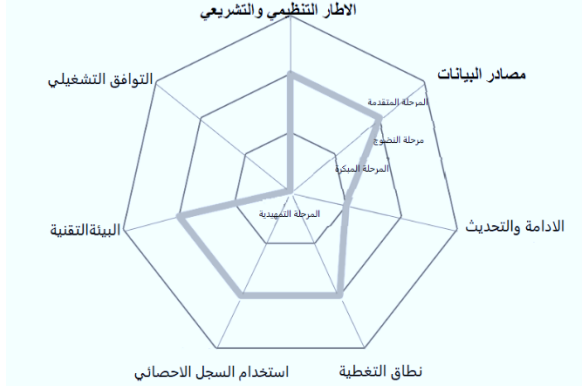
يُرفق دليل نموذج نضوج السجلات الإحصائية في الحالات الفضلى بـ "أدوات" تتكوّن مما يلي:

- **استبيان التقييم الذاتي:** يوفّر أداةً عبر الإنترنت لتقييم حالة تنفيذ السجلات الإحصائية.
- **منصة لتبادل ممارسات الدول:** تتضمن أدلة وكتيّبات ومواد تدريبية ذات صلة بالسجلات.
- **تقييم عالمي:** يتمّ استخدامه لتقييم تنفيذ السجلات الإحصائية في الدول على المستوى العالمي.

ويهدف نموذج نضوج السجلات الإحصائية إلى تحسين عمليات تطوير سجلات المؤسسات. وهو يُحدّد أربعة مستويات نضوج. تتميز "المرحلة الأولى" بالجهود العشوائية أو الخطط الأولية لبدء التطوير، في حين تتميز "المرحلة المبكرة" بإنشاء عمليات قياسية محدّدة وموثقة، وإن كانت قابلة لبعض التحسين مع مرور الوقت. أما المستوى الثالث، وهو "المرحلة الناضجة"، فيتميّز بتنفيذ نظام تمّ اختباره وتكييفه ليتناسب مع أهداف العملية. ويمكن اعتبار هذه المرحلة دعامة أساسية لدعم الإحصاءات الاقتصادية. أما "المرحلة المتقدّمة"، فهي المرحلة التي يتمّ فيها تنفيذ التوسّعات والتحسينات الإضافية لتحسين جودة النظام وأدائه.

وتعرّف كل مرحلة بعدد من الخصائص التي تصف مسار التقدّم النموذجي للبُعد المحدّد. وقد لا تكون جميع الخصائص موجودة في نفس الوقت لسجل معيّن، إذ قد يحتوي السجل في بعض الأحيان على خصائص تتوزّع عبر بعض المراحل. ولا تكون الأبعاد مستقلة، بل إنّها مترابطة وتعتمد على بعضها البعض. ولا يوفّر نموذج النضوج تصنيفاً للأبعاد، ولا يقدّم بالتالي أيّ إرشادات حول أي بُعد يجب تحسينه. فبمجرد تقييم حالة تنفيذ السجل الإحصائي، يتوقّف اختيار الأبعاد التي يجب تحسينها على الأولويات الوطنية والموارد البشرية والمالية. ومع ذلك، من غير

الشكل 2. تصوّر لنتائج التقييم الذاتي



المصدر: United Nations, Manual on the Maturity Model for Statistical Business Registers.

يمكن أن يساعد نموذج نضوج سجلات المؤسسات في التقييم الذاتي وفي تحديد المجالات المحتملة للتحسين. وتحدد المجالات التي سيتم تحسينها بناءً على تحليل التكلفة والفائدة الذي يأخذ في اعتباره موارد الدولة، والقيود، والتشريعات، والمعرفة، والبنية التحتية، وعوامل أخرى.

2. الربط بالممارسات والأدلة والكتيبات و مواد التدريب الموجودة

من المتوقع تطوير موقع إلكتروني لإطار نموذج النضوج وأبعاده. وسيربط الموقع أبعاد ومراحل نموذج النضوج بالموارد الحالية لتحسين سجلات المؤسسات في كل بُعد. كما سيتيح الموقع مساحة لتبادل ممارسات الدول حول مواضيع محدّدة تتعلق بسجلات المؤسسات وروابط الأدلة والكتيبات ومواد التدريب الموجودة.

3. التقييم العالمي لتنفيذ السجلات الإحصائية للمؤسسات في الدول

يُعَدُّ نموذج النضوج واستبيان التقييم الذاتي الأساس لتطوير تقييم عالمي لتنفيذ السجلات الإحصائية في

وتهدف أداة نموذج النضوج إلى تزويد الأجهزة الإحصائية الوطنية بأدوات تساعد على تحديد الفجوات في مستوى نضوج سجلات المؤسسات الخاصة بها، وتيسير الوصول إلى الموارد والأدلة ومواد التدريب المتعلقة بالسجلات الإحصائية. كما يوفر نموذج النضوج أساساً لإجراء استبيان التقييم الذاتي، وكذلك لتنظيم ممارسات الدول والأدلة والكتيبات ومواد التدريب، ولتطوير تقييم عالمي لتنفيذ السجلات الإحصائية في الدول.

وكما ذكر سابقاً، ستتم مراجعة إطار نموذج نضوج السجلات الإحصائية للمؤسسات مع أداة نموذج النضوج وتعديله دورياً ليعكس التغيرات في التكنولوجيا المعتمدة، ومصادر البيانات، وممارسات المستخدمين واحتياجاتهم، لضمان بقائه مفيداً عند تغيير الظروف. وستقوم شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، وتحت إشراف لجنة الأمم المتحدة المعنية بالإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية، بتقييم ما إذا كانت هناك حاجة لإجراء تعديلات دورية.

1. استبيان التقييم الذاتي

يمكن أن يكون نموذج النضوج بمثابة معيار يساعد الدول على تقييم الوضع الحالي لنضوج سجلاتها الإحصائية. وقد جرى تطوير استبيان التقييم الذاتي كأداة عبر الإنترنت لمساعدة الأجهزة الإحصائية الوطنية على تقييم مرحلة سجلات المؤسسات في كل بُعد. ويتكوّن الاستبيان من أسئلة بسيطة متعدّدة الخيارات تؤدي إلى تقييم مرحلة النضوج لكل بُعد. والجدير بالذكر أن نموذج النضوج لم يُصمّم كأداة لوضع درجة واحدة تحدّد حالة تنفيذ سجلات المؤسسات في بلد ما، بل إنّ هذا النموذج المتعدد الأبعاد يساعد في تحديد العناصر التي يمكن تحسينها. وتعرض نتائج التقييم الذاتي على شكل رسم بياني راداري (الشكل 2).

الدول. والمقصود هو إجراء استبيان التقييم العالمي بشكل منتظم، أي كل خمس سنوات مثلاً. وتكمن الأهداف الرئيسية للتقييم العالمي في ما يلي: مراقبة تنفيذ سجلات المؤسسات على المستوى العالمي، وتحديد المجالات ذات الأولوية لتطوير برامج المساعدة التقنية وإعداد الإرشادات ومواد

التدريب الإضافية. ويوفّر التقييم العالمي جهداً مكثلاً لتقارير تقدّم الدول التي تجمعها بانتظام مجموعة ويسبّان حول السجلات الإحصائية للمؤسسات ومجموعة الخبراء التابعة للأمم المتحدة/الإحصاء الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

6. التجربة التونسية في مجال السجل الإحصائي للمؤسسات

مقدمة

- إصدار نشرة سنوية حول هيكلية القطاع الخاص وديمغرافية المؤسسات.
- القيام بدراسات حول الحركة في المؤسسات وإيجاد فرص التوظيف.
- الإطار القانوني لاستحداث السجل التونسي للمؤسسات.

وقد تمّ إرساء السجل الإحصائي للمؤسسات بالمعهد الوطني للإحصاء وفقاً للأمر عدد 780 المؤرخ 4 نيسان/أبريل 1994 والمتعلق باستحداث سجل وطني للمؤسسات.

الفصل 5: يكلف المعهد القومي للإحصاء: بوضع النواة الأساسية للسجل الوطني للمؤسسات وتحيينه والتصرف فيه واستغلال معطياته.

الفصل 6: يتمّ إعلام المعهد القومي للإحصاء بصفة منتظمة بكل إحداث أو تغيير يطرأ على المعلومات الخاصة بالسجل والمتعلقة بكل مؤسسة منصوص عليها في الفصل الثاني أعلاه وذلك من طرف مصالح وزارة المالية والصندوق القومي للضمان الاجتماعي وكل مؤسسة إدارية أو هيكل عمومي آخر لديه معلومات من الأصناف المذكورة في الفصل الرابع أعلاه.

وقام المعهد الوطني للإحصاء بوضع النواة الأساسية لهذا السجل بالتعاون مع الإدارة العامة للأداءات والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، باعتبارهما يمتلكان السجلين الأكثر شمولاً حول المؤسسات. وتعود أول نسخة من السجل الوطني للمؤسسات إلى

إنّ وجود سجل إحصائي للمؤسسات يعكس الواقع الاقتصادي الوطني ويساعد على فهم ديناميكيته المتواصلة قد أصبح ضرورة ملحة. فمن غير الممكن تطوير مؤشرات ظرفية أو هيكلية لفهم النسيج الاقتصادي في غياب سجل إحصائي ذي جودة يتمّ تحديثه دورياً حسب المبادئ التوجيهية الدولية. وفي هذا الإطار، انطلقت تجربة تونس في مجال إنشاء السجل الإحصائي للمؤسسات منذ سنة 1994 من خلال سنّ إطار قانوني يمكّن المعهد الوطني للإحصاء من الوصول إلى جميع المعطيات الفردية المتوفرة لدى الإدارات العامة بالدولة، وذلك بغرض استحداث وتحديث سجل شامل لكافة المؤسسات وفروعها. وقد استُحدث السجل الأول لسنة 1996 بالاعتماد على السجلات الإدارية المتوفرة لدى الإدارة العامة للأداءات والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

واعتباراً من عام 2009، وبعد إنجاز برنامج توأمة مع معهد الإحصاء الإيطالي، أضيفت مصادر إدارية جديدة وطوّرت منهجية إحصائية لتقدير أهم متغيرات السجل (وضعية النشاط والعنوان والنشاط الاقتصادي وعدد العمال). واليوم، يُعتبر السجل الإحصائي للمؤسسات القاعدة الأكثر شمولاً للمؤسسات في تونس. وهو يُستعمل أساساً للأغراض التالية:

- استخراج العينات لجميع المسوح الاقتصادية داخل المعهد الوطني للإحصاء وخارجه.

ابتداءً من تاريخ إنجاز التعدادات أو المسوحات أو مختلف العمليات الإحصائية الأخرى.

ولا يمكن استعمال المعلومات الشخصية ذات الصبغة الاقتصادية أو المالية المدونة باستمارات المسوحات الإحصائية المشار إليها بالفصل 17 من هذا القانون لغايات ذات علاقة بالمراقبة الجبائية أو الاقتصادية أو الاجتماعية ولا تنطبق على المصالح الإحصائية التي تمتلك هذا النوع من المعلومات والإجراءات القانونية المتعلقة بحق الاطلاع على المعطيات المخوّل للمصالح الجبائية.

وفي كل الحالات لا يمكن استعمال المعطيات الشخصية المتأتية من المسوحات الإحصائية المشار إليها بالفصل 17 من هذا القانون إلا لأغراض إحصائية وأعوان الإحصاء مطالبون باحترام السر المهني.

من ناحية أخرى، وتسهيلاً لعمل المنظومة الإحصائية الوطنية، نصّ قانون الإحصاء على حق النفاذ إلى جميع المعطيات المتوفرة لدى مختلف الإدارات الحكومية في نطاق العمل الإحصائي، مع التأكيد على ضمان حماية سرّية المعطيات.

الفصل 7: تحيل الإدارات والهيكل العمومية عند الاقتضاء إلى المعهد الوطني للإحصاء المعلومات المتوفرة لديها والتي تحضلت بمقتضى مهامها استجابة لأغراض إحصائية بحتة. وتضبط طرق هذه الحالة بمقتضى قرار من الوزير المشرف على قطاع الإحصاء.

وتخضع المعلومات المحالة في هذا الإطار إلى نفس الإجراءات الخاصة بالسرية والاستعمال المنصوص عليها بالفصل 5 من هذا القانون.

1. الأهداف المرجوة من إنشاء السجل

في ما يلي بعض أهم أهداف السجل الوطني للمؤسسات:

- حصر قائمة المؤسسات ومتابعة تكوينها واضمحلالها واندماجها، وجمع وتحديث البيانات المتعلقة بالمؤسسات: البيانات التعريفية والعنوان

سنة 1996 وهي تحدّث سنوياً. ويُعتبر السجل القاعدة الأكثر شمولاً للمؤسسات في تونس، نظراً إلى احتوائه على جميع أصناف المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة والكبيرة، والأشخاص الطبيعيين والأشخاص المعنويين، والمؤسسات المشغّلة وغير المشغّلة، وتلك المعتمدة على نظام محاسبي أو العاملة من دون نظام محاسبي (نظام حقيقي أو تقديري).

وفي عام 1999، تمّ سنّ قانون الإحصاء (القانون عدد 32 المؤرّخ 13 نيسان/أبريل 1999 والمتعلق بالمنظومة الوطنية للإحصاء) الذي يضبط المبادئ الأساسية للنشاط الإحصائي ويحدّد هيكلية المنظومة الإحصائية ومهامها.

وينصّ قانون الإحصاء، في فصله الثالث، على ضمان الاستقلالية التامة للمنظومة الإحصائية، ممّا يخوّلها القيام بمهامها في نطاق الحياد والموضوعية بعيداً عن كل أنواع الضغوطات.

الفصل 3: تتمتع هيكل المنظومة الوطنية للإحصاء بالاستقلالية العلمية وتقوم بمهامها وفق المصطلحات والضوابط المنهجية والتقنيات المتعارف عليها في هذا الميدان. وتتولى جمع المعلومات ومعالجتها وتخزينها ونشرها وفق المعايير والمتطلبات التي يقتضيها إنتاج المعلومة الإحصائية الجيدة في نطاق الحياد والموضوعية.

كما تطرّق الفصل الخامس من هذا القانون إلى "السرّ الإحصائي"، وضبط شروط استعمال المعطيات الفردية بحيث يقتصر استعمالها على إنتاج الإحصاءات ويمنع استعمالها في أعمال ذات علاقة بالمراقبة الضريبية أو الاجتماعية.

الفصل 5: يتمثل السرّ الإحصائي في عدم الكشف من قبل المصلحة التي تمتلك المعلومة عن المعطيات الشخصية المضمّنة باستمارات المسوحات الإحصائية المشار إليها بالفصل 17 من هذا القانون وذلك قبل مرور ستين سنة

- والنشاط الاقتصادي والحجم (عدد العمال ورقم المعاملات) وتاريخ الأحداث وتاريخ الاضمحلال.
- العمل على تناسق وتوحيد المعطيات الأساسية حول المؤسسات، باستعمال معرفات وتصنيفات ومواصفات إحصائية مثل النشاط والعنوان والحجم.
- استخدام سجل المؤسسات كقاعدة لأخذ العينات وتقدير نتائج المسوح الاقتصادية.
- نشر الإحصاءات الخاصة بالمؤسسات (حسب الولاية، والصفة القانونية، والنشاط الاقتصادي الرئيسي، وحجم المؤسسة) ومتابعة ديمغرافية المؤسسات (تطور عدد المؤسسات المستحدثة والمغلقة سنوياً).
- غياب رقم تعريف (معرف) موحد للمؤسسة.
- تعدد المفاهيم والتصنيفات المستعملة من قبل مختلف الإدارات العامة.
- غياب أو تأخر عملية تحديث المعطيات، وخاصة تلك التي تخص عناوين المؤسسات أو نشاطها الاقتصادي.
- تعدد طرق الكتابات.
- نقص المعلومات المفصلة، ولا سيما تلك المتعلقة بنشاط المؤسسة.

ولحل هذه الاشكاليات، قام المعهد بتطوير منهجيات إحصائية لمقاربة المعطيات وتقدير أهم المتغيرات في السجل. وعمل المعهد على تنويع مصادر تحديث السجل، بالاستعانة بنتائج مختلف المسوح الاقتصادية وتكثيف استعمال المصادر الإدارية. ومن هذه المصادر سجلات وملفات المؤسسات الصناعية التي تديرها وكالة النهوض بالصناعة والتجديد، وبيانات التجارة الخارجية حول الواردات والصادرات التي تتصرف فيها الديوانة التونسية. ويلخص الجدول 4 مختلف المصادر الإدارية المستخدمة في السجل.

2. المصادر الإدارية المستعملة

أنشأ السجل الإحصائي للمؤسسات بالاعتماد على السجلات الإدارية الموجودة لدى الإدارة العامة للأداءات والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي اللذين يتيحان تغطية أكثر شمولاً للمؤسسات الفردية والمشغلة مقابل أجر. غير أن النواقص في السجلات الإدارية أدت إلى بعض الصعوبات. ومن هذه النواقص:

الجدول 4. المصادر الإدارية المستخدمة لتحديث السجل

المصدر	أهم المتغيرات	الدورية	الشمول (عام 2015)	المعرف	التصنيفات
الإدارة العامة للأداءات	المعرف	ثلاثي	700,000 مؤسسة 17,000 فرع	المعرف الجبائي	التصنيف الجبائي: العنوان والنشاط والصيغة الجبائية
	الاسم				
	النشاط الرئيسي				
	الأنشطة الثانوية				
	العنوان				
	الصيغة الجبائية				
	رقم المعاملات				
	حجم الأرباح أو الخسائر				

المصدر	أهم المتغيرات	الدورية	الشمول (عام 2015)	المعرّف	التصنيفات
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	المؤجرون	ثلاثي	120,000 مؤجر	رقم انخراط المؤجر	تصنيفات خاصة بالصندوق: العنوان والنشاط
	العمال غير الأجراء (المستقلون)	ثلاثي	450,000 مستقل	رقم انخراط المستقل	المهنة والنشاط
	العمال الأجراء	ثلاثي	1000,000 أجير	رقم انخراط الأجير ورقم انخراط المؤجر	العنوان
الديوانة (الجمارك)		شهري	8,000 مؤسسة	المعرّف الجبائي	التصنيف الخاص بالتجارة الخارجية
وكالة النهوض بالصناعة والتجديد		سنوي	6,000 مؤسسة	معرّف الوكالة	التصنيف الوطني للأنشطة

المصدر	أهم المتغيرات	الدورية	الشمول (عام 2015)	المعرّف	التصنيفات
الشركة التونسية للكهرباء والغاز (في مرحلة المقاربة)	المعرّف	شهري	18,000 عدد ضغط متوسط وعال 3,200,000	رقم العدد	تصنيفات خاصة بشركة الكهرباء والغاز
	الاسم				
	النشاط				
	العنوان				
	حجم الاستهلاك				

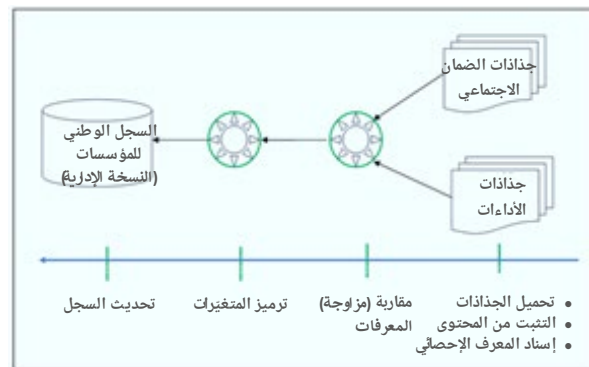
المصدر: المعهد الوطني للإحصاء، تونس، <http://www.ins.tn/ar>.

3. الأعمال الدورية للسجل

يبين الرسم التالي المراحل الأساسية لعملية تحديث السجل بالاعتماد على المصادر الإدارية والإحصائية الملخصة فيما يلي:

- إدماج المصادر ومقاربة المعطيات.
- إسناد المعرّف الإحصائي.
- ترميز المتغيرات حسب التصنيفات الإحصائية.
- إصدار السجل السنوي للمؤسسات.
- تحديث بنك المعطيات (قاعدة البيانات التي تحتوي على جميع المعطيات الموجودة في سجلات المؤسسات منذ عام 1996 ولغاية آخر نسخة من السجل، أي في عام 2015).

الشكل 3. مراحل تحديث السجل في نسخته الإدارية



4. مقارنة المعطيات

نظراً لعدم توفر رقم تعريف (معرّف) موحد للمؤسسات، بات من الضروري اعتماد عملية المقاربة بين معرّفات المؤسسة الواحدة. وتتمثل هذه العملية في إدماج السجلات المتوفرة لدى صندوق الضمان الاجتماعي (المؤجرون والمسجلون غير العمال كأصحاب المؤسسات) في ملفات الإدارة العامة للأداءات، حيث تحتوي سجلات المؤجرين على جميع "المؤسسات المشغلة"، وتتمّ مقاربتها أساساً بالاعتماد على اسم المؤسسة ونشاطها الرئيسي وعنوانها. أما سجلات المسجلين غير العمال، فهي تشمل مؤسسات يملكها شخص واحد، ولا تضمّ أي إجراء، وتكون عملية مقاربتها أسهل. فهي تعتمد، إضافة إلى الاسم والنشاط والعنوان، على رقم بطاقة التعريف الوطنية وتاريخ ميلاد صاحب المؤسسة. وتتمّ عملية المقاربة وفقاً للمراحل التالية:

- **توحيد الكتابات:** تتمّ هذه العملية آلياً باستعمال برمجية "SAS"، وتشمل عدة متغيرات (الاسم والعنوان والنشاط الرئيسي للمؤسسة).
- **المقاربة الآلية:** تتمّ باستخدام المعرّف الجبائي الموجود في سجلات صندوق الضمان الاجتماعي أو بالاعتماد على رقم بطاقة التعريف الوطنية وتاريخ الميلاد (بالنسبة لغير المشغلين). أما اعتماد

التصاريح التي تنجزها المؤسسة والمدونة بالسجلات الإدارية. وفي بعض الحالات، يتم الاعتماد على مصادر أخرى، مثل المواقع الإلكترونية للمؤسسات ونتائج المسوح الاقتصادية، نظراً إلى عدم اتساق السجلات الإدارية بالدقة المطلوبة.

ويجري سنوياً ترميز نشاط حوالي 60 ألف مؤسسة، منها 45 ألف إحداثيات جديدة و15 ألف حالات تغيير في النشاط الرئيسي. ويقوم المعهد باستخدام التصنيف التونسي للأنشطة الاقتصادية والذي يتماشى مع التصنيفات الدولية (NACE rev2, CIT rev4). وكان السجل الوطني للمؤسسات من أول مستخدم التصنيف الجديد للأنشطة الاقتصادية لعام 2009، حيث باشر المعهد عملية الترميز وفق تصنيف 2009 إلى جانب تصنيف 1996 اعتباراً من عام 2010 (نسخة سجل المؤسسات لعام 2009). وقام المعهد في وقت لاحق بترميز النسخ السابقة للسجل (1996-2008) وفق تصنيف 2009. وتواصلت عملية الترميز وفق التصنيفين 1996 و2009 طيلة أربع سنوات على التوالي (2009-2012). ثم تمّ الاكتفاء باستعمال تصنيف 2009 بداية من نسخة السجل لعام 2013. وإضافة إلى تعدّد التصنيفات المستعملة، فإن غياب الدقة في بعض التصاريح الإدارية يشكل عائقاً أثناء عملية ترميز النشاط الرئيسي للمؤسسة، مما يتسبب إما بعدم ترميز نشاط المؤسسة، وإما بترميزه على مستوى 2 أو 3 خانات (عدد الحالات لا يتجاوز 1 في المائة):

مثال على العدد 1: "Artisan des métiers de prestation de services" في هذا المثال، لا يمكن تصنيف نشاط المؤسسة وفق التصنيف الوطني للأنشطة الاقتصادية كلياً، لعدم وضوح نوعية النشاط.

مثال على العدد 2: "Industrie textile": في هذه الحالة، يتم ترميز نشاط المؤسسة على مستوى رمزين

تقنية "Soundex" المبرمجة على "SAS"، فتقوم أساساً على احتساب المسافة بين جميع الوحدات الموجودة في سجل الإدارة العامة للأداءات والوحدات الموجودة في سجل صندوق الضمان الاجتماعي.

- **عملية المصادقة:** يتم خلالها تمرير نتائج المقارنة الآلية للثبوت منها يدوياً، حيث توضع كل المعلومات الخاصة بالوحدات التي تمّت مقاربتها ويتخذ القرار النهائي (صحيح أو خطأ). ويتم خلال كل سداسية موافاة مصالح الإدارة العامة للأداءات والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بمذكرة تتضمن إحصاءات حول مدى تقدّم عملية مقارنة معطيات المؤسسات المشغلة والمسجلين غير العمال.
- **إسناد المعزف الإحصائي:** يُسند معزف إحصائي إلى كل مؤسسة موجودة بالسجل، وذلك قصد استعماله في إنجاز المسوح الاقتصادية. وتعتبر هذه العملية ضرورية في ظل غياب معزف موحد أو مشترك للمؤسسة، إذ إنّ كل هيكل إداري يعتمد المعزف الإداري الخاص به. وتتمّ هذه العملية بالاعتماد على برمجة "SAS" التي تقوم بإسناد المعزف الإحصائي بصفة آلية لكل معزف ضريبي.
- **ترميز المتغيرات:** نظراً لتعدد التصنيفات المستعملة من قبل مختلف الإدارات الحكومية واختلافها مقارنة بالتصنيفات الإحصائية، يقوم المعهد بإعادة ترميز أهم المتغيرات في السجل وفقاً للتصنيفات الإحصائية الرسمية.
- **ترميز النشاط الرئيسي للمؤسسة:** تتمّ عملية ترميز النشاط الرئيسي للمؤسسة بالاعتماد أساساً على جداول المرور التي قام المعهد بوضعها بين التصنيفات الإدارية والتصنيف الوطني للأنشطة الاقتصادية. وحيث تمكّن هذه الطريقة من ترميز الجزء الأكبر من نشاط المؤسسات، يتعدّد ترميز بعض الأنشطة بهذه الطريقة، إذ يوافق الرمز الواحد في التصنيف الإداري عدة رموز في التصنيف الإحصائي (N-1). ويتمّ في هذه الحالة اللجوء إلى ترميز النشاط يدوياً بالاعتماد على

(13XX) نظراً لعدم توفر الدقة المطلوبة لترميز النشاط على مستوى أربعة رموز.

وجود مؤسسات مسجلة إدارياً في "وضعية نشاط"، غير أنها متوقفة عن العمل أو مضمحلة اقتصادياً. وقد لوحظ في هذا الإطار أن تاريخ تسجيل التوقف عن النشاط يختلف عن التاريخ الفعلي للتوقف، إذ إن نسبة 25 في المائة من المؤسسات المضمحلة تصرّح بتوقفها عن النشاط بعد سنتين أو أكثر من تاريخ توقفها الفعلي. ولذلك، تم وضع منهجية إحصائية لتقدير وضعية نشاط كل مؤسسة مسجلة في السجل، وذلك بالاعتماد على مؤشرات النشاط (التصاريح الإدارية) وكذلك على نتائج المسوح الميدانية. وتبين أن حوالي 15 في المائة من المؤسسات غير المشغلة لأجراء هي مؤسسات غير ناشطة فعلياً.

○ **العنوان:** أكدت المبادئ التوجيهية الدولية بشأن سجلات المؤسسات على ضرورة تسجيل عنوان المؤسسة على المستوى الأكثر تفصيلاً (الولاية، المعتمدية، الترقيم البريدي، اسم الشارع، رقم الشارع، رقم الهاتف، الموقع الإلكتروني، البريد الإلكتروني). وتعتبر التصاريح الإدارية الخاصة بالعنوان في بعض الحالات غير دقيقة أو غير محدثة. وحسب نتائج المسوح الميدانية، تقدّر نسب التصاريح غير الدقيقة بـ 14 في المائة بالنسبة للمؤسسات الصغرى وبـ 8 في المائة بالنسبة للمؤسسات التي تشغل أكثر من ستة عمال بأجر. وبهدف تحسين جودة العنوان، طوّر المعهد نموذجاً إحصائياً يحدّد عنوان المؤسسة على أساس ترتيب الأولوية بين المصادر الإحصائية والإدارية حسب جودة العنوان المثبت للمؤسسة لدى الإدارات العامة. وتعتبر هذه المنهجية محدودة في حالة المؤسسات الصغرى، إذ لا يتجاوز عدد مصادرها الإثنيين، بينما يُعتبر العنوان على مستوى الولاية دقيقاً.

○ **النشاط الرئيسي:** يعرّف دليل سجلات المؤسسات النشاط الرئيسي للمؤسسة بأنه النشاط الأكثر مساهمة في القيمة المضافة

- **ترميز عنوان المؤسسة:** يتم سنوياً ترميز عناوين المؤسسات حسب السجلات الإدارية المعتمدة. ويتم الاعتماد على العناوين المصرّح بها في السجلات الإدارية وتحديثها باعتماد العناوين الموجودة في نتائج المسوح الاقتصادية.
- **تحديث السجل وإصدار النسخة السنوية:** في منتصف كل عام، تصدر النسخة الجديدة من السجل الوطني للمؤسسات، وهي تحتوي على جميع المؤسسات الناشطة يوم 31 كانون الأول/ديسمبر من السنة السابقة. ويتم إقصاء المؤسسات المضمحلة مقابل إدماج الإحداثيات الجديدة، حيث تُغلق نحو 25,000 مؤسسة سنوياً مقابل استحداث نحو 45,000 مؤسسة سنوياً.
- **تحديث مستودع البيانات:** إثر الانتهاء من وضع النسخة السنوية من السجل، يتم تحديث مستودع البيانات الذي يضمّ جميع المتغيرات في السجل للسنوات المتوفرة (يشمل حالياً السنوات من عام 1996 إلى عام 2015). وتستخدم قاعدة البيانات هذه في استخراج الإحصاءات المتعلقة بتطور عدد المؤسسات والعمال، إضافة إلى متابعة ديمغرافية المؤسسات.
- **مراقبة جودة السجل وتحسينها:** يُعتبر تحديد مستوى جودة البيانات مطلباً مهماً من قبل جميع المستخدمين. ولاحتساب جودة محتوى سجل المؤسسات وتحسينها، عمل المعهد من ناحية أولى على زيادة تنوع المصادر المستعملة، وثانياً على تطوير نماذج إحصائية لتقدير المتغيرات الرئيسية، وهي وضعية النشاط والعنوان والنشاط الاقتصادي وعدد العمال.
- **وضعية النشاط (مؤسسة ناشطة أو مغلقة):** يعتمد السجل أساساً على المعطيات المصرّح بها لدى الإدارة، والتي تتأثر بجودة التصاريح ومدى دقتها ومطابقتها للواقع. ويؤدي ذلك إلى

وفي ظل وجود بعض المؤسسات التي لا تنجز التصاريح الضريبية في وقتها، وضع المعهد نماذج إحصائية لتقدير رقم المعاملات في هذه الحالات. وتختلف طرق تقدير رقم المعاملات حسب نوع المؤسسة:

- **بالنسبة للمؤسسات الكبرى:** يتم استجوابها كلياً في المسح السنوي حول الأنشطة الاقتصادية. وفي حال عدم الإجابة، يجري البحث عن المعلومة باستعمال طرق أخرى مثل الإنترنت.
- **بالنسبة للمؤسسات المصدرة كلياً:** يُعتمد حجم الصادرات كمصدر لتقدير رقم المعاملات.
- **بالنسبة لبقية مؤسسات النظام الحقيقي (المحاسبي):** تُعتمد عدة طرق، منها:
 - تقدير، استناداً إلى أرقام معاملات المؤسسة للسنوات الماضية.
 - التقدير باستعمال نظرية الأجور (المؤسسات المتشابهة).
 - التقدير باستعمال معطيات أخرى في حال توفرها، مثل حجم الأجور والأرباح.
- **بالنسبة للمؤسسات الخاضعة للنظام التقديري:** يُعتمد المسح الخماسي حول المؤسسات الصغرى (2002-2007-2009) المصدر الوحيد لتقدير رقم المعاملات.
- **محتوى السجل:** يحتوي السجل على كل المؤسسات المسجلة، المشغلة وغير المشغلة، الخاضعة للنظام الحقيقي أو التقديري، والتي تكون شخصاً طبيعياً أو معنوياً. ويشمل السجل أربعة أنواع من المؤسسات، هي مؤسسات القطاع الخاص، والإدارات، والجمعيات، والمؤسسات العمومية. ويضم السجل مجموعة هامة من المعطيات حول المؤسسات، لعل أبرزها:
 - **معلومات خاصة بتعريف المؤسسة:** المعرف الإحصائي، والمعرف الجبائي، ومعرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، واسم المؤسسة، والعنوان، والترقيم البريدي،

للمؤسسة. وفي غياب المعلومات التفصيلية حول القيمة المضافة لكل نشاط تقوم به المؤسسة، يتم تحديد النشاط الرئيسي في السجل بالاعتماد على تصاريح المؤسسة. وتتسم هذه التصاريح في بعض الحالات بما يلي:

- غياب التفاصيل الضرورية لتحديد رمز النشاط حسب التصنيف الوطني للأنشطة.
- التأخر في تحديث المعلومات بعد أن تقوم المؤسسة بتغيير النشاط.

ولتحسين جودة متغير النشاط الرئيسي لكل مؤسسة، قام المعهد بتنويع المصادر المعتمدة من المعطيات الإدارية ونتائج المسوح الاقتصادية. مثلاً، تتيح معرفة المنتجات المستوردة والمصدرة من خلال جذاذات التجارة الخارجية (الديوانة) تحديد رمز النشاط الاقتصادي بدقة.

- **عدد العمال:** لتحديد عدد العمال وحجم الأجور، يعتمد السجل الإحصائي للمؤسسات على جذاذات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الذي يعتبر المصدر الإداري الأكثر تغطية للمشتغلين (أجراء ومستقلون). ولمعرفة مدى تمثيلية هذا المتغير، قام المعهد بمقارنة المعلومات حول المشتغلين في السجل مع معطيات المسح الوطني حول التشغيل (لدى الأسر). وخلصت هذه المقارنة إلى أن السجل يغطي 70 في المائة من المشتغلين في القطاع الخاص غير الفلاحي، و90 في المائة عند استثناء قطاع البناء.
- **رقم المعاملات:** تُعتبر سجلات الإدارة العامة للأداءات المصدر الأساسي لمعرفة أرقام معاملات المؤسسات. وتشمل هذه السجلات نوعين من المؤسسات: المؤسسات الخاضعة للنظام الحقيقي (تصرّح بقوائم مالية سنوية) والمؤسسات الخاضعة للنظام التقديري (لا تحتفظ بحسابات سنوية).

- **الإدارة العامة للأداءات:** تعتمد على تصنيف خاص للأنشطة لعام 1975. ويحدث هذا التصنيف من وقت إلى آخر ليتماشى مع النسيج الاقتصادي، وأغلب مكوناته متطابقة مع التصنيف الوطني للأنشطة والتصنيفات الدولية.
- **الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي:** يعتمد على تصنيف الأنشطة الاقتصادية لعام 1961 في ترميز النشاط الرئيسي للمؤجرين. إلا أن استعمال هذا التصنيف، بالرغم من تحديثه بطريقة غير متجانسة مع التصنيفات الدولية، يسبب بعض الصعوبات في ترميز أنشطة المؤسسات المتوسطة والكبرى. كما يستعمل الصندوق تصنيفاً خاصاً بالمهن لترميز نشاط المسجلين غير العمال (المستقلون).
- **الإدارة العامة للديوانة (الجمارك):** تعتمد على تصنيف التجارة الخارجية NSH الذي يتماشى مع التصنيفات الدولية لمتابعة السلع المستوردة والمصدرة. وقد وضع المعهد جداول مرور تمكّن من ترميز نشاط المؤسسة انطلاقاً من المنتجات المصدرة.
- **وكالة النهوض بالصناعة والتجديد:** تستعمل الوكالة التصنيف التونسي للأنشطة الاقتصادية.

ويلخص الجدول 5 مختلف المصادر الإدارية المستخدمة في السجل، والتصنيفات التي تعتمد عليها.

(ب) التصنيف التونسي للأنشطة الاقتصادية

قام المعهد الوطني للإحصاء، منذ إنشائه، باستعمال جملة من التصنيفات الإحصائية للأنشطة الاقتصادية، ومن أبرزها:

- تصنيف الأنشطة الاقتصادية لسنة 1961 (NAE).
- تصنيف الأنشطة والمنتجات لسنة 1983 (NAP).
- التصنيف العام للأنشطة الاقتصادية لسنة 1991 (NGAE).

والمعتمدة، والولاية، والهاتف، والبريد الإلكتروني.

- **معلومات عن خصائص المؤسسة:** الصيغة القانونية وجنسية المؤسسة وصيغة التصدير (مصدرة كلياً أو غير مصدرة) والنظام المحاسبي (تخضع لنظام حقيقي أو تقديري) والنشاط الاقتصادي الرئيسي وتاريخ إنشاء وإقفال المؤسسة.
- **معلومات عن حجم المؤسسة:** عدد العمال، وحجم الأجور، ورقم المعاملات، وحجم الأرباح أو الخسائر، وحجم قيمة الواردات والصادرات من كل منتج.

5. التنسيق بين التصنيفات الإدارية والتصنيفات الإحصائية

(أ) التصنيفات الإدارية المعتمدة

تتعدد المفاهيم والتصنيفات المعتمدة من قبل مختلف الإدارات الحكومية، حيث تعتمد كل إدارة أو جهاز على تصنيفات ومصطلحات متجانسة مع طبيعة نشاطها وأهدافها الإدارية. ومن أهم هذه الإدارات:

الجدول 5. تصنيفات الأنشطة الاقتصادية المستخدمة في المصادر الإدارية

المصدر	التصنيفات المستخدمة
الإدارة العامة للأداءات (DGI)	تصنيف إدارة الأداءات (600 رمز)
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNSS)	تصنيف الأنشطة لسنة 1961 (400 رمز)
	تصنيف المهن
الديوانة أو الجمارك (DOUANE)	NSH
وكالة النهوض بالصناعة والتجديد (APII)	التصنيف الوطني للأنشطة الاقتصادية

للصبغة الرسمية التي يكتسيها التصنيف التونسي للأنشطة الاقتصادية لسنة 2009 وتجانسه مع التصنيفات الدولية، أجمع المشاركون على ضرورة استعماله واستغلال العمل المنجز في ترميز المؤسسات الموجودة بالسجل الوطني للمؤسسات، لاستعمال هذا التصنيف في إعادة ترميز معطياتها.

(د) استعمال السجل كقاعدة لأخذ العيّنات وتقدير نتائج المسوح الاقتصادية

يمثل السجل الوطني للمؤسسات قاعدة البيانات الأساسية المستعملة في استخراج عينات المسوح الاقتصادية داخل المعهد الوطني للإحصاء وخارجه. كما يُستخدَم السجل في تقدير نتائج مختلف المسوح بالاعتماد على المعطيات المدرجة فيه، مثل رقم المعاملات وعدد العمال والنشاط الاقتصادي وحجم المؤسسة. وتعتمد جميع المسوح الاقتصادية الهيكلية والظرفية على الوحدة الإحصائية "المؤسسة" للقيام بعمليات الاستجواب التي تدار بطريقة مباشرة، وذلك عبر مخاطبة الفرع الرئيسي للمؤسسة.

وفيما يلي قائمة بأهم المسوح الاقتصادية التي تستعين بالسجل:

(1) المسوح الهيكلية داخل المعهد

- **المسح السنوي حول الأنشطة الاقتصادية:** يهدف هذا المسح بالأساس إلى إنتاج بيانات منتظمة حول المؤسسات حسب القطاع، وإلى توفير المعلومات اللازمة لإعداد الحسابات القومية. ويشمل هذا المسح المؤسسات المشغلة لستة أجراء أو أكثر.
- **المسح حول استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال من قبل المؤسسات:** يتم إنجاز هذا المسح مرة كل سنتين. وهو يهدف إلى متابعة تقدّم استخدام المؤسسات لأدوات تكنولوجيا

- التصنيف التونسي للأنشطة الاقتصادية لسنة 1996 (NAT1996) والذي يتماشى مع التصنيفات الدولية "NACE Rev1" و "CITI Rev3".
- التصنيف التونسي للأنشطة الاقتصادية لسنة 2009 (NAT2009) والذي يتماشى مع التصنيفات الدولية "NACE Rev2" و "CITI Rev4".

ويُستخدم التصنيف التونسي للأنشطة الاقتصادية في جميع المجالات المتعلقة بالنشاط الاقتصادي، كالتالي:

- ترميز النشاط الرئيسي للمؤسسات في السجل الوطني للمؤسسات.
- ترميز الأنشطة الخاصة بالمؤسسات في نتائج المسوح الاقتصادية.
- ترميز القطاعات في الحسابات القومية.
- إعداد بيانات الأنشطة الاقتصادية للسكان والمشتغلين في التعداد العام للسكان والمسوح حول الأسر.
- إنتاج الإحصاءات الرسمية حسب النشاط الاقتصادي.

(ج) أهمية توحيد التصنيفات في العمل الإحصائي

من أهم الأسباب التي تدعو إلى توحيد المفاهيم والتصنيفات الإحصائية ما يلي:

- تسهيل إجراء الدراسات والمقارنات الإحصائية.
- تجانس المعلومات والبيانات واتساقها.
- رصد الفجوات في المؤشرات الإحصائية.
- تجنّب التضارب في البيانات والمؤشرات بين مختلف الجهات المنتجة للمعلومة الإحصائية.
- انتظام دورية البيانات الإحصائية.

أنشئ فريق عمل يتكوّن من ممثلين عن المعهد الوطني للإحصاء وعن مختلف الإدارات الحكومية المعنية من أجل تعميم تطبيق استعمال التصنيفات الإحصائية الرسمية في قواعد بياناتها. ونظراً

- سحب عينة المؤسسات بالاعتماد على السجل الإحصائي للمؤسسات عبر المتغيرين التاليين: النشاط الرئيسي ورقم المعاملات.
- **مسح مؤشر الإنتاج الصناعي:** يهدف هذا المسح إلى معرفة تطوّر الإنتاج الصناعي المخصّص للسوق المحلية (الكمية). ويتم أخذ العينة من خلال الرجوع إلى السجل، وذلك عبر متغيرات السحب التالية: النشاط الرئيسي وعدد العمال ورقم المعاملات. ولاستكمال المؤشرات الخاصة بالإنتاج، يتمّ استغلال بعض المصادر الإدارية وكذلك الإحصائيات الخاصة بالتجارة الخارجية.

(3) المسوح خارج المعهد

- **المسح السنوي حول مناخ الأعمال والقدرة التنافسية لدى المؤسسات:** يقوم المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية بهذا المسح بهدف رسم صورة واضحة عن مناخ الأعمال في تونس، مما يسهّل اتخاذ التدابير اللازمة لتطوير القدرة التنافسية ودعم المؤسسات التي تواجه صعوبات.

المعلومات والاتصال الأكثر تمثيلاً في مجالات الحوسبة (الشبكات) والاتصالات (الإنترنت). ويشمل هذا المسح المؤسسات المشغلة لستة أجراء أو أكثر.

- **المسح حول التشغيل والأجور:** ينجّز هذا المسح مرة كل سنتين. وهو يهدف إلى جمع معلومات حول تطوّر عدد العمال ومتابعة حركة العمال حسب التصنيف المهني.
- **المسح الخماسي حول المؤسسات الصغرى:** يهدف هذا المسح إلى تحديد المتغيرات الاقتصادية في الجزء القريب من النظام المحاسبي للمؤسسات وجمع معلومات مفصلة حول التشغيل.

(2) المسوح الظرفية داخل المعهد

- **مسح مؤشر أسعار البيع عند الإنتاج:** يهدف هذا المسح إلى احتساب تطوّر أسعار المنتجات الصناعية الموجهة إلى السوق المحلية عند الإنتاج. وتتكون العينة من مجموعة من المنتجات والمؤسسات. ويتمّ

الجدول 6. قائمة المسوح الاقتصادية

المسح	الدورية	التغطية	العينة - مؤسسة	النشر
المسح الوطني حول الأنشطة الاقتصادية	سنوي	المؤسسات التي تشغل ستة غمّال أو أكثر	9,000	مسح يُستعمل أساساً لغايات الحسابات القومية
تكنولوجيا المعلومات والاتصال	مرة كل سنتين	المؤسسات التي تشغل ستة غمّال أو أكثر		نشرة على موقع الإنترنت
مسح المؤسسات الصغرى	خماسي (2012)	المؤسسات التي تشغل خمسة غمّال أو أقل	14,407	نشرة على موقع الإنترنت
التشغيل والأجور	مرة كل سنتين	المؤسسات التي تشغل ستة غمّال أو أكثر	9,060	نشرة على موقع الإنترنت
التجارة الداخلية (مسح تجريبي)	مشروع مسح بالتعاون مع وزارة التجارة	مؤسسات قطاع التجارة	3,316	
مسح حول إدماج الشبان في سوق الشغل لدى المؤسسات	مسح خاص بمنظمة العمل الدولية	المؤسسات التي تشغل ستة غمّال أو أكثر	738	نشر نتائج المسح من طرف منظمة العمل الدولية

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء، تونس، <http://www.ins.tn/ar>

6. سجل فروع المؤسسات

والهدف هو التأكد من مدى جدوى المنهجية الإحصائية لتحديد سجل الفروع باستعمال المصادر الإدارية المتوفرة. وقد خلّصت النتائج إلى إمكانية الاعتماد على سجلات الوحدات المحلية للإدارة العامة للأداءات وكذلك سجلات العمال للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي كنواة أساسية لتحديث سجل فروع المؤسسات.

ويمكن، من جهة أخرى، الاعتماد على سجلات الشركة التونسية للكهرباء والغاز لتحديث عناوين الفروع. فهذه الملفات تحتوي بالضرورة على جميع العناوين الصحيحة لفروع المؤسسات (ضرورة تواجد مولد كهربائي في كل فرع). وتمتّ إلى حدّ الآن مقارنة جزء هام من هذه السجلات مع سجل المؤسسات.

وفي ظل غياب الرابط بين كل أجيرو والفرع الذي يعمل به، قام المعهد بوضع منهجية إحصائية تمكّن من إنشاء سجل الفروع وتحديثه، وذلك بالاعتماد على مقارنة إحصائية لعناوين العمال مع عناوين الفروع ومقارنة كل أجيرو مع فرع المؤسسة الأقرب له. وتقتضي عملية المقارنة، بداية، القيام بترميز عناوين كل من فروع المؤسسات والعمال، حسب المعتمدية. وتمّ إلى حدّ الآن ترميز عناوين العمال للسنوات 2012-2015 حسب المعتمدية، كما تمّت عملية المقارنة بين العمال وفروع المؤسسات لهذه السنوات. وصدر سجل فروع المؤسسات للسنوات 2012-2015. وباعتبار أن سجل فروع المؤسسات يمكن من إنتاج إحصائيات حول عدد العمال وحجم الأجور حسب النشاط الاقتصادي والجهات (ما لم يكن بالإمكان استخراجها باستعمال سجل المؤسسات) فقد تمّ مدّ الحسابات القومية بهذه المعطيات قصد استعمالها في إنتاج الحسابات المناطقية.

نظراً لأهمية الإحصاءات المناطقية عامة، وضرورة إنشاء حسابات مناطقية خاصة، بات إنشاء سجل وطني لفروع المؤسسات ضرورة ملحة. وفي هذا الإطار، تمّ الشروع في إنشاء سجل وطني لفروع المؤسسات من خلال دراسة جميع المعطيات الإدارية المتوفرة التي يمكن استعمالها في استحداث وتحديث سجل لفروع المؤسسات، وهي:

- **سجلات الإدارة العامة للأداءات:** تحتوي على أكثر من 700,000 مؤسسة في حالة نشاط، من بينها حوالي 11,000 مؤسسة لديها ما مجموعه حوالي 17,000 فرع. وتحتوي هذه السجلات على المعطيات التالية: المعرف والعنوان والنشاط الاقتصادي وتاريخ بداية النشاط ونهايته.
- **سجلات العمال لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي:** تخصّ جميع العمال العاملين في القطاع الخاص، وتحتوي على المعلومات المتعلقة بتعريف الأجيرو والمؤسسة العامل بها على حدّ سواء (المعرف والاسم والعنوان وحجم الأجور). إلا أن هذه السجلات تشمل معرف المؤسسة فقط ولا تشير إلى أي فرع ينتمي الأجيرو. وبالتالي، ما من رابط بين الأجيرو وفرع المؤسسة الذي يشتغل به.
- **سجلات الشركة التونسية للكهرباء والغاز:** تحتوي على جميع أرقام العدادات الكهربائية ونوعية استعمالها (سكني أو تجاري). وبالنسبة للمحلات التجارية، توجد معلومات بالإمكان استعمالها لمقارنة المعطيات، مثل المعرف الجبائي ورقم بطاقة التعريف الوطنية.

وفي مرحلة ثانية، قام المعهد بإضافة باب إلى استمارة المسح الوطني حول التشغيل والأجور يخصّ عدد الفروع في المؤسسات وعدد العمال في كل فرع.

7. النشرات والدراسات

(أ) النشرة السنوية الخاصة بإحصاءات سجل المؤسسات

- إحصاءات حول عدد المؤسسات حسب السنة، والنشاط الرئيسي، وحجم المؤسسة، والصيغة القانونية، والولاية، والمعتمدية، وصيغة التصدير، وجنسية المؤسسة.
- إحصاءات حول عدد العمال، حسب السنة، والنشاط الرئيسي، وحجم المؤسسة، والصيغة القانونية، وصيغة التصدير، وجنسية المؤسسة.
- إحصاءات حول ديمغرافية المؤسسات (عدد المؤسسات المحدثة والمضمحلة ومتابعة مدى عيش المؤسسة)، حسب السنة، والنشاط الرئيسي، وحجم المؤسسة، والصيغة القانونية، والولاية، وصيغة التصدير، وجنسية المؤسسة.

تمّ الشروع في إصدار نشرة سنوية خاصة بالسجل الوطني للمؤسسات منذ عام 2011. وتدرج هذه النشرة في نطاق جهود نشر أهم الإحصاءات حول معطيات السجل، خلال الفترة الممتدة بين عامي 1996 و2015. وتهتم هذه النشرة في جزئها الأول بتعريف السجل، وتقديم محتواه ونوعية المعطيات التي يشملها وكيفية التصرف فيه وطرق تحسين جودته. كما تحتوي هذه النشرة على مجموعة من الإحصاءات حول عدد المؤسسات والعاملين في القطاع الخاص غير الزراعي:

الشكل 4. النشرة السنوية للسجل على الموقع الإلكتروني للمعهد



المصدر: المعهد الوطني للإحصاء، تونس، <http://www.ins.tn/ar>.

(ب) الدراسات الاقتصادية:

- أصل خمسة إحداثيات شغل تتم عبر مؤسسات فردية.
- الترابط بين حجم المؤسسات وعمرها من جهة وأدائها من جهة أخرى على مستوى الإنتاجية والربحية يبدو ترابطاً ضعيفاً نسبياً.
- تتركز إحداثيات الشغل داخل المؤسسات الشابة. ولولا إحداثيات المؤسسات، لما تطوّر عدد المشتغلين.
- ركود على مستوى حركية المؤسسات المشغلة، إذ إن مؤسسات محدودة فقط قادرة على التطوّر من حيث حجمها وقدرتها على خلق مواطن شغل جديدة.
- العلاقة بين الربحية والإنتاجية وخلق فرص العمل ضعيفة جداً، ممّا يجعل من الضروري تسليط الضوء على نقاط الضعف الخطيرة في نسق إعادة توجيه اليد العاملة من أجل تطوير الإنتاجية.
- أعدت دراسة حول مدى حركية المؤسسات وإحداثيات الشغل في تونس بالتعاون مع البنك الدولي، بالاعتماد على المعطيات الموجودة في السجل الوطني للمؤسسات. وتتناول هذه الدراسة إحداثيات الشغل في القطاع الخاص في تونس خلال الفترة الممتدة بين عامي 1996 و2010. وخُلصت هذه الدراسة إلى الاستنتاجات التالية:
- مقارنة بالدول المتقدمة، يعتبر قطاع المؤسسات الخاصة في تونس ذا طاقة تشغيلية ضعيفة. وهو لم يتوصل إلى مواكبة التطوّر الكبير والمتزايد لطالبي الشغل.
- مساهمة المؤسسات المتوسطة والكبيرة في إحداث مواطن الشغل تُعدّ ضعيفة جداً مقارنة بمساهمة المؤسسات الفردية، حيث إن 2 من

الشكل 5. النشرة الخاصة بدراسة حركية المؤسسات على الموقع الإلكتروني للمعهد

Accueil > Publications > Dynamique des entreprises privées et création d'emplois en Tunisie 1996-2010

Résultat précédent

Dynamique des entreprises privées et création d'emplois en Tunisie 1996-2010

Date de mise en ligne : 25-04-2013
Type : Rapport
Langue : Français
Périodicité : Autres
Format :
ISBN :
ISSN :
Prix de livre :

Une étude récente sur la dynamique des entreprises tunisiennes effectuée par l'INS et la Banque mondiale souligne la nécessité de réformes urgentes afin de catalyser la création d'emplois et la croissance des entreprises. En utilisant le Répertoire National des Entreprises, une base de données de haute qualité contenant des informations sur toutes les entreprises du secteur privé hors agriculture en Tunisie, cette étude a examiné la performance des entreprises en termes de création d'emplois et de productivité. L'étude souligne que le secteur privé tunisien souffre d'une «stagnation structurelle», ce qui reflète une faiblesse de la compétitivité et de la productivité, avec des possibilités de croissance limitées. Ce manque d'opportunité ne se manifeste pas seulement dans la création d'emplois décevante, mais aussi dans leur qualité, la production est concentrée dans des activités relativement peu

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء، تونس، <http://www.ins.tn/ar>.

8. الخلاصة والتوصيات

الاقتصادية من جهة أخرى. وتقوم هذه العلاقة على تبادل التصنيفات وتعميم استخدامها وكذلك المصادقة على جداول مرور المعرفات. أما العلاقة مع المشرفين على المسوح، فتهدف إلى مراقبة وتحسين جودة المعطيات وضبط رزنامة تساعد على تطوير المسوح.

- التفرقة بين الأعمال الإحصائية والأعمال الإدارية: إنَّ عدم وجود معرّف مشترك أو موحد للمؤسسة لا يقف حاجزاً أمام استعمال المصادر الإدارية لاستحداث وتحديث سجل المؤسسات، وذلك بتطوير برمجيات تساعد على مقارنة المعرفات. وما يتعين تجنبه هو أن يتدخل جهاز الإحصاء في العمل الإداري عبر إشرافه على إرساء معرّف للمؤسسة، وهو ما يُعتبر عملاً إدارياً يؤثر بطريقة أو بأخرى على الهدف الإحصائي للسجل.
- تطوير منهجيات مقارنة المعرفات وترميز المتغيرات: في انتظار توحيد المعرفات بين الهياكل الإدارية، وريثما تُستخدم للتصنيفات الإحصائية، لا بدّ من تطوير منهجية المقارنة والترميز، وذلك بوضع برمجيات لقياس المسافة بين الأسماء والعناوين والأنشطة وجداول المرور. مراقبة الجودة وتحسينها: يتحقق ذلك من خلال تنويع المصادر الإدارية ووضع منهجيات إحصائية لتقدير وضعية النشاط والنشاط الرئيسي والعنوان والحجم، وكذلك من خلال التنسيق مع المشرفين على الملفات الإدارية لإدراج المتغيرات بطريقة مختلفة أو لإضافة أسئلة للاستمارات الإدارية.

أنشأت تونس سجلاً إحصائياً للمؤسسات يعتمد على المصادر الإدارية، ويغطي مؤسسات القطاع الخاص والإدارات والجمعيات والمؤسسات العمومية. ويضمّ السجل أيضاً المتغيرات التعريفية والعنوان والنشاط الرئيسي وعدد العمال وحجم الأجور ورقم المعاملات ورقم الأرباح أو الخسارة وحجم المبادلات التجارية. وقد طوّرت منهجيات إحصائية لمقاربة المعرفات ولمراقبة وتحسين جودة أهم متغيرات السجل. وتخضع معطيات السجل الفردية لأحكام السرية المبيّنة في المادة 5 من قانون النظام الوطني للإحصاء، إذ لا يمكن نشر المعطيات الفردية حول المؤسسات، ولا يمكن استعمالها إلا لغايات إحصائية.

وانطلقت تجربة تونس في هذا المجال عام 1994 بسنّ إطار قانوني. ثم عملت تونس على تنويع المصادر وتطوير منهجيات إحصائية لمقاربة المعرفات وترميز المتغيرات وتحسين جودة المعلومات الخاصة بوضعية النشاط والعنوان ومتغيرات الحجم. وتجدر الإشارة إلى التوصيات التالية:

- إنَّ وجود إطار قانوني ينظّم لوحده النفاذ إلى المصادر الإدارية لا يكفي. لذلك، يجب تطوير علاقة شراكة بين المسؤولين عن السجل والإدارات مصادر السجلات من جهة، وبين المسؤولين عن السجل والمسؤولين عن المسوح

المراجع

الإسكوا، سجلات الأعمال الإحصائية في البلدان العربية، 2024.

الإسكوا، معجم مصطلحات الإحصاءات الاقتصادية، 2017.

الموقع الإلكتروني لمكتب الإحصاء الأسترالي <http://abs.gov.au>

الموقع الإلكتروني لمكتب الإحصاء الأمريكي <http://www.census.gov>

الموقع الإلكتروني للمعهد الوطني للإحصاء، تونس <http://www.ins.tn/ar>

تقرير عن أعمال الدورة الخامسة والخمسين للجنة الإحصائية في الأمم المتحدة E/2024/24-E/CN.3/2024/36.

European Commission, Eurostat, [Business Registers: Recommendations manual](#), 2010.

European Commission, and others, [System of National Accounts 2008](#), New York, 2009.

United Nations Economic Commission for Europe, [Guidelines on the use of statistical business registers for business demography and entrepreneurship statistics](#), New York and Geneva, 2018.

United Nations, [Handbook of Statistical Organization, Third Edition: The Operation and Organization of a Statistical Agency](#), 2003.

United Nations, Statistics Division, [WIESBADEN GROUP ON BUSINESS REGISTERS](#).

United Nations, Statistics Division, [Statistical Business Registers](#).

United Nations, Statistics Division, [Manual on the Maturity Model for Statistical Business Registers - Draft publication](#), 2023.



ترمي الإسكوا، من خلال إصدار هذه الدراسة، إلى مساعدة بلدان المنطقة العربية، ولا سيما أجهزة الإحصاء الوطنية، على استخدام السجلات الإدارية وتطوير السجلات الإحصائية للمؤسسات على النحو الأمثل، نظراً إلى أهمية ذلك في إنتاج إحصاءات اقتصادية تسهم في وضع سياسات مستنيرة لتطوير بيئة الأعمال وتعزيز النمو الاقتصادي. وتستعرض الدراسة التوصيات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة حول تطوير السجلات الإحصائية ونموذج نضوجها. كما تتناول الدراسة تجربة تونس كحالة دراسة للمنطقة العربية.

